تحرير وتنوير لنقول ابن عاشور عن ابن مالك المتّصلة بالتّراكيب النَّحْوية

د. محمد إبراهيم الفيومي

الأستاذ المساعد في جامعة الأزهر

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الرابع ٢٠١٩م

تحرير وتنوير لنقول ابن عاشور عن ابن مالك المتّصلة بالتّراكيب النَّحْوية

محمد إبراهيم الفيومي

الأستاذ المساعد في جامعة الأزهر

Fayomi2050@gmail.com

ملخص

"التحرير والتنوير" للعلامة التونسي ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ/١٩٧٣م) من الدراسات القرآنية الجامعة التي خلّفها لنا القرن العشرون، وللنّحو وقضاياه وخلافات أعلامه حظّ وافر في أرجاء هذا التفسير، ومن بين أعلام النّحْويين الذين نقل عنهم ابن عاشور ونسب إليهم آراءً ـ العلامةُ الأندلسيّ ابن مالك(ت٦٧٢هـ).

وسبيلُ البحث أن يجمع المواطن التي نقلَ فيها ابنُ عاشورٍ عن ابن مالك، ويسلّط الضوء على الآراء المتّصلة بالتّراكيب النَّحْوية وأحكامها، يحررها في ضوء ما تيسّر من آثار ابن مالك وشرّاح كتبه، وما يتوافر منْ مؤلفات النَّحْويّينَ واللغويّين، وبحوث المعاصرين، في دراسة تتكامل فيها المناهج الوصفيّة والنقديّة والتحليليّة والتاريخيّة.

وقد تتبع البحث المواطن التي نقل فيها ابن عاشور عن ابن مالك آراء تتصل بالتّراكيب النَّحْوية وأحكامها. وقد ظهر أنّ هذه الآراء منها ما يتصل بروابط بعض التَّراكيب النَّحْويّة، ومفردات بعض التراكيب، وترتيبها، وتعليق العامل في بعض التراكيب، ومنها ما يتّصل بحذف حرف من تركيب، أو زيادته، أو حذف كلمة أو جملة؛ فتألف البحث من سبعة مباحث، تشتمل على ثماني عشرة مسألة.

وهدف الدراسة ومبتغاها تحريرُ تلك الآراء المنقولة في ضوءِ معطيات التّراثِ النَّحْويِّ، وتنويرُ النتائجِ في ظلِّ بحثٍ موضوعيٍّ.

الكلمات المفتاحية:

التحرير والتنوير ـ ابن عاشور ـ ابن مالك ـ التسهيل ـ الخلاصة.

Editing and Enlightenment of Ibn Ashour's Adoptions from Ibn Malik Related to the Grammatical Structures.

Abstract:

"*Atahreer wa Atanweer*" by the Tunisian scholar Ibn Ashour's (1393 AH / 1973 AD) is one of the comprehensive Qur'anic studies written in the twentieth century where the grammar issues and the controversies of their outstanding scholars have great part in. Among those unique grammarians, whom Ibn Ashour adopted and quoted from, was the significant Andalusian scholar Ibn Malek(672 AH).

The methodology of this study relies on collecting the topics in which Ibn Ashour quoted from Ibn Malik, and shed the light on; the views related to the grammatical structures and their rules. Moreover, editing these rules in the light of Ibn Malik's works and the commentators of his books, the available works of the grammarians, the linguists, and the researches of his contemporaries, in a study adopting the integration between the descriptive, critical, analytical and the historical methods of research.

The research scrutinized the issues where Ibn Ashour quoted from Ibn Malik's views related to the grammatical structures and their rules. In this context, it became conspicuous that some of these views regarding the links of some grammatical structures, their parts, their order, and the suspension of the article in other structures. They also subsume some other views concerning the omission or addition of a meaningful preposition from a syntax, or the deletion of a word or sentence. Henceforth, the research consisted of seven issues examining eighteen cases.

This study aims at editing those views in the light of the grammatical heritage data, and to present the results in the light of an objective research.

Key Words:

"Atahreer wa Atanweer", Ibn Ashour, Ibn Mlik, facilitating, the summary.

مقدمة

الحمد لله شرّف العرب والعربيّة بالقرآن، والصّلاة والسّلام على النبيّ العربيّ العدنان. وبعد: فقد كرّم الله هذه الأمة بمائدة ربّانية، تسمو بها النّفوس، وترقى بها الأرواح، وتستقيم بها الألسن، وتهتدي بها الألباب. وقد تلقى علماء الأمة هذه الهديّة الإلهيّة، والمعجزة الربّانية بالدرس والبحث والنّظر والتّفسير. ومنذ بزغ فجر الإسلام والعمل على تفسير كتاب الله تعالى، وتدبر معانيه لا ينقطع، ومع مرور الأيام أصبح لتفسير القرآن مدارس، ولأهله اتجاهات، ومن بين مدارسه واتجاهاته تلك التي تعالج ـ في أثناء تفسير الآيات ـ ما يتصل بتراكيبه وأساليبه من آراء نحوية.

وتفسير "تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"[(١)] للعلامة التونسي محمد الطاهر بن محمد بن محمد المالكيّ[(٢)]، المعروف بابن عاشور (١٢٩٦هـ/١٨٧٩م ـ ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م) ـ من الدّراسات القرآنيّة الجامعة التي خلّفها لنا القرن العشرون، وللنّحو وقضاياه وخلافات أعلامه حظّ وافر في أرجاء هذا التفسير، ومن بين أعلام النَّحْويين الذين نقل عنهم ابن عاشور ونسب إليهم آراءً ـ العلامةُ الأندلسيّ[(٣)] جمال الدين أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مَالك الطَّائِي الجياني الشَّافِعِي النَّحْوِيّ (٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ).

وسبيلُ البحثِ أن يجمعَ المواطن التي نقلَ فيها ابنُ عاشورٍ عن ابن مالك، ويسلّط الضوء على الآراء المتصلة بالتراكيب النحْوية وأحكامها، يحررها في ضوء ما تيسّر من آثار ابن مالك وشرّاح كتبه، وما يتوافر منْ مؤلفات

(١) اختصرَهُ صاحبُهُ ـ في مقدِّمتِهِ ـ "التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ مِنَ التَّفْسِيرِ"، واشتهر بـ"التحرير والتنوير".

(٢) يمكنك أن تراجع في ترجمته: تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ ٣/٣٠٤ ـ ٣٠٩، وشيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور ـ حياته وآثاره. د. بلقاسم الغالي.

(٣) يمكنك أن تراجع في ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي١٥/٢٤٩، وبغية الوعاة للسيوطي١/١٣٠ ـ ١٣٧.

النَّحْويينَ واللغويين، وبحوث المعاصرينَ، في دراسة تتكامل فيها المناهج الوصفيّة والنقديّة والتحليليّة والتاريخيّة.

وقد تتبع البحث المواطن التي نقل فيها ابن عاشور عن ابن مالك آراء تتّصل بالتّراكيب النَّحْوية وأحكامها. وقد ظهر أنّ هذه الآراء منها ما يتّصل بروابط بعض التّراكيب النَّحْويّة، ومفرداتها، وترتيبها، وتعليق العامل في بعض التراكيب، ومنها ما يتصل بحذف حرف من تركيب، أو زيادته، أو حذف كلمة أو جملة؛ فتألف البحث من ثماني عشرة مسألة نحْويّة، توزعت على سبعة مباحث، تتصدرها مقدمة، ثم تمهيد، وتقفوها خاتمة، ثم فهرس للمصادر والمراجع، في دراسة عنوانها: "تحرير وتنوير لنقول ابن عاشور عن ابن مالك المتّصلة بالتّراكيب النَّحْوية".

وهدف الدراسة ومبتغاها تحريرُ تلك الآراء في ضوءِ معطيات التّراثِ النَّحْويِّ، وتنويرُ النتائجِ في ظلِّ بحثٍ موضوعيٍّ.

وقد حظي العلامة ابن عاشور وتفسيره بدراسات شتّى، منها ما يتصل بالجانب النحْوي((١))، لكني لم أظفر بدراسة تسلّط الضّوء على الآراء النَّحْوية التي نقلها عن ابن مالك، فأردت أن أخدم هذا التفسير بدراسة تجلّي هذه النقول المتّصلة بالتّراكيب النحْوية((٢))، وتحرّرها. وبعد، فاللهم بارك ووفق وأعن.

*****

(١) مما طالعته في هذا الصدد: الموضوعات النحْوية واللغوية في تفسير التحرير والتنوير ـ دكتوراة في جامعة أم درمان لمحمد بابكر البدوي ٢٠٠٠م، والإمام محمد الطاهر ابن عاشور ومنهجه في توجيه القراءات من خلال تفسيره التحرير والتنوير ـ ماجستير في جامعة أم القرى لمحمد بن سعد القرني ١٤٢٧هـ، والدرس النحوي في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور. د. عاطف فضل. المعهد العالمي للفكر الإسلامي . المغرب ٢٠٠٩م. ص٣٢١ – ٣٥٢، والتضمين النحوي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور لمأمون مباركة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. م١٠. ع١أ/ ٢٠١٣م. ص١٢٧ ـ ١٤٣.

(٢) والعزم منعقد على أن تعقبها دراسة تتناول الآراء المتصلة بالبنية، وبالدلالة النحْوية. والله المستعان.

تمهيد

وقفة مع تفسير "التحرير والتنوير"

يعدّ تفسير "التحرير والتنوير" أعظم آثار((١)) الشيخ ابن عاشور التي خلّفها، وقد كان أكبر أمنياته، والتفسير حصيلة دروس مباركة استهلها في جامع الزيتونة منذ قرن هجري من الزمان في شوال عام١٣٤١هـ/ مايو عام١٩٢٣م. ومن يطالع افتتاحيته((٢)) لتفسيره يقف على منهج الرجل:

* أَنْ يبْدِيَ - فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الكريمِ - نُكَتًا لَمْ يرَ مَنْ سَبَقَه إِلَيْهَا فيما طالع.

*وأَنْ يقِفَ مَوْقِفَ الْحَكَمِ بَيْنَ طَوَائِفِ الْمُفَسِّرِينَ، تَارَةً لَهَا وَآونَةً عَلَيْهَا.

*وأن يُعنى بِبَيَانِ وُجُوهِ الْإِعْجَازِ، وَنُكَتِ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَسَالِيبِ الِاسْتِعْمَالِ بحسب مبلغ الفهم، وطاقة التدبر.

ولم يشر الشيخ إلى عنايته البالغة بما يخالط تفسير الآيات الكريمة من مسائل نحْوية، يعرض فيها لخلافات النحْويين، ويرجح رأيًا، ويتعقب آخر، رغم أن هذا الجانب شغل حيزًا غير قليل من صفحات تفسيره، وأسماء أعلام النَّحْويين ومصنفاتهم تترى منثورة في أركان التفسير.

وابن عاشور عالم محقّق مدقّق، لا يكتفي بالنّقل والحكاية، ولا يقنع بالعنْعنْة والرّواية، وإنما يضرب بسهمه، ويُدلي بدلوه، تدْعَمه ثقافة نحْويّة، وترفده ملكة لغويّة، الأمر الذي يجعل مسطوره جديرًا بالبحث والدرس، ونقوله حقيقة بالتحرير والتنوير.

*****

(١) ومؤلفات الشيخ كثيرة متنوعة، منها مؤلفات في العلوم الإسلامية، ومنها مؤلفات في العربية وآدابها، يخص علمَ النّحو منها: تحقيقه "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر(ت١٨٠هـ)، وتعليقه عليها.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ١/ ٥ ـ ٩. وقد أتبع هذا التمهيد الذي افتتح به تفسيره بعشر مقدمات تعين الباحث في التفسير، وتغنيه عن مُعاد كثير.

المبحث الأول

روابط التراكيب

رَبْطِ جملة الخبر بضَّمِيرٍ يعود عَلَى اسْمٍ مُضَافٍ إِلَى مِثْلِ العَائِدِ

اختار ابن عاشور((١)) ـ في إعراب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾البقرة٢٣٤ ـ أن يكون﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأً خبرُهُ ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾. وسوّغ ذلك عنده أن الخبر جملة فعلية، ربطها بالمبتدأ نون النسوة العائدة إلى أزواج المتوفيْنَ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ قَائِمٌ مَقَامَ الظَّاهِرِ، وَهَذَا الظَّاهِرُ قَائِمٌ مَقَامَ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ، بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ(ت١٨٩هـ) والْأَخْفَشِ(ت٢١٥هـ) مِنَ الِاكْتِفَاءِ فِي الرَّبْطِ بِعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى اسْمٍ مُضَافٍ إِلَى مِثْلِ الْعَائِدِ.

ونقل ـ عن التّسهيل وشرحه((٢)) ـ أن الجمهور لا يجيز الربط بذلك؛ ولذا قدروا هُنَا: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ بَعْدَهُمْ، وقدر الزمخشري(ت٥٣٨هـ): "وَأَزْوَاجُ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ يَتَرَبَّصْنَ"((٣))، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: "وَمِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ"، وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنْ سِيبَوَيْهِ، فَ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ اسْتِئْنَافٌ. قال ابن عاشور: "وَكُلُّهَا تَقْدِيرَاتٌ لَا فَائِدَةَ فِيهَا بَعْدَ اسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى"((٤)).

*****

لقد شغل إعرابُ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ النَّحْويين والمفسِّرين؛ لعدم وجود مَا يعود

(١) ينظر: التحرير والتنوير ٢/٤٤١.
(٢) دون نسبة الشرح إلى ابن مالك.
(٣) ينظر: الكشاف١/٢٨١، وشرح التسهيل للمرادي ص٢٦٧، ونتائج التحصيل للدلائي٣/١٠٦٣. وما في الكشاف هو اختيار الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/٣١٥. وهو قريب مما اختاره الزمخشري في الكشاف.
(٤) التحرير والتنوير ٢/٤٤١.

على الْمُبْتَدَأ من خَبره[(١)]، فنقلت كتب التفسير والنَّحو في تعيين الخبر ـ في الآية الكريمة ـ عدة آراء:

◦ نسبوا[(٢)] إلى الكسائيّ أنَّ التقدير: (يتربَّصُ أزواجُهمْ). واختاره الزجاج(ت٣١١هـ) ـ دون نسبة ـ ممثلًا بنحو: الذي يموت ويُخلف ابنَتَينِ ترثان الثلثين؛ المعنى: ترث ابنتاه الثلثين[(٣)].

◦ ورأى الأخفش [(٤)] أنَّ الخبر﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾، أيْ: بعد موتهم، (ثمَّ حذف؛ إذْ قد علم أَن التَّرَبُّص إِنَّمَا يكون بعد موت الْأَزْوَاج) [(٥)].

◦ وصوّب الزجّاج(ت٣١١هـ) إطباق البصريين على أن ثمَّة مبتدأ ثانيًا محذوفًا، والتقدير: "أزوَاجُهُمْ يتربصن"، وحذف "أزواجهم"؛ لأنَّ في الكلام دليلًا[(٦)].

◦ وَذكر مكي(ت ٤٣٧هـ) أن قِيَاس قَول سِيبَوَيْهِ حذف الْخَبَر، وتَقْدِيره: (فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُم)[(٧)].

*****

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي١/١٣١.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/١١٦.
(٣) معاني القرآن وإعرابه١/٣١٥، ٣١٦. ونُقل موجزًا بصيغة التمريض في (إعراب القرآن للنحاس١/١١٧، ومشكل إعراب القرآن لمكي١/١٣١).
(٤) ينظر: معاني القرآن له١/١٨٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج١/٣١٤، وإعراب القرآن للنحاس١/١١٦، ومشكل إعراب القرآن لمكي١/١٣١، والكشاف١/٢٨١، وشرح التسهيل للمرادي ص٢٦٧، ونتائج التحصيل للدلائي٣/١٠٦٣ (وذكر أن تقديرها عند الأخفش: "يتربص بعضهم!". قلت: لعلّ خطأ في المخطوط أو المطبوع: يتربصن بعدهم).
(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي١/١٣١.
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه له١/٣١٤، ونسبه النحاس (في إعراب القرآن١/١١٧، وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي١/١٣١) إلى المبرد، وجعله أحسن الأقوال.
(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن له١/١٣١، ونتائج التحصيل للدلائي ٣/١٠٦٣. قاسه مكي على توجيه سيبويه (ينظر: الكتاب١/١٤٣) لآية المائدة ٣٨ ﴿وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدَيَهُمَا﴾: "وفيمَا فُرِضَ عَلَيْكُمْ".

وعند ابن مالك أن الجملة الواقعة خبرًا إذا (قامَ بعضُها مقامَ مضافٍ إلى العائدِ استغنتْ عن العائدِ) ((١)). ولم أجده تعرض له في مطبوع شرحه للتسهيل، لكنه كان محل عناية غيره من الشراح:

*فاستشهدوا بالآية الكريمة، مبيِّنين أن المعنى((٢)): يتربصُ أزواجُهم؛ فأقيمَ ضميرُ الأزواجِ "نون النسوة" مقامَ الأزواجِ المضافِ إلى ضميرِ ﴿الذين﴾، وحصل الرّبط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير، والأصل: وأزواج الذين، أو أن الرّابط (ضمير مخفوض بالإضافة حذف ـ هو وما أضيف إليه ـ على سبيل التدريج، وتقديرهما إمَّا قبل ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، أيْ: أزواجهم يتربصن، وإمَّا بعده، أي: يتربصن بعدهم) ((٣)).

*وذكروا((٤)) أن وقوع الضمير مكان الظاهر الذي اتصل به العائد أجازه الكسائي والأخفش، ووافقهما ابن مالك، ومنعه الجمهور.

*****

تنوير:

*اختار ابن مالك القول بجواز وقوع الضمير مكان الظاهر الذي اتصل به عائد جملة الخبر.

*ولم أظفر ـ في شرح ابن مالك للتسهيل ـ بحديث عن هذه المسألة.

*ومعنى الآية الكريمة واضح لا يحتاج إلى بيان، إنما الاختلاف في إعرابها راجع إلى افتقار جملة الخبر الفعلية إلى رابط يربطها بالمبتدأ، من هنا أعمل أسلافنا قرائحهم في تفسير إعرابها:

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٤٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٢٦٧، والمساعد على تسهيل الفوائد١/٢٣٢، وشفاء العليل للسلسيلي١/٢٩٠، وتعليق الفرائد للدماميني٣/٩٥، ونتائج التحصيل للدلائي٣/١٠٦٣.

(٣) تعليق الفرائد للدماميني٣/٩٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٢٦٨، وتعليق الفرائد للدماميني٣/٩٥.

*فذهب بعضهم إلى أن الرابط هو نون النسوة في الفعل ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ دون تقدير محذوف.

وقدر آخرون: مضافًا محذوفًا: وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن.

*وقدر فريق الرابط محذوفًا للعلم بمضافه بداهة، والتقدير: بعدهم، أي: بعد موتهم.

*والمبتدأ محذوف عند بعضهم، والتقدير: والذين يتوفون أزواجُهم يتربصن.

*وفي مذهب آخرين أن الخبر محذوف، وتقديره: فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُم.

*****

ربط جملة الحال الاسميّة بالضمير

قال ابن عاشور:

(وَجُمْلَةُ ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾٣٦البقرة، ١٢٤الأعراف إِمَّا مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا ابْتِدَائِيًّا((١))، وَإِمَّا جُمْلَةُ حَالٍ منْ ضميرِ﴿اهْبِطُوا﴾، وَهِيَ اسْمِيَّةٌ خَلَتْ مِن الْوَاوِ، وَفِي اعْتِبَارِ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ الْخَالِيَةِ مِنَ الْوَاوِ حَالًا ـ خِلَافٌ بَيْنَ أَئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ مَنَعَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ وَالزَّمَخْشَرِيُّ، وَأَجَازَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَجَمَاعَةٌ. وَالْحَقُّ عِنْدِي أَنَّ الْجُمْلَةَ الْحَالِيَّةَ تَسْتَغْنِي بِالضَّمِيرِ عَن الْوَاوِ، وَبِالْوَاوِ عَن الضَّمِيرِ؛ فَإِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ لِصَاحِبِهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى ضَمِيرِهِ، أَوْ ضَمِيرِ سَبَبِهِ، فَاسْتَغْنَتْ عَن الْوَاوِ، نَحْوُ الْآيَةِ، وَنَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، أَوْ أَبُوهُ يُرَافِقُهُ، وَإِلَّا وَجَبَتِ الْوَاوُ؛ إِذْ لَا رَابِطَ ـ حِينَئِذٍ ـ غَيْرُهَا، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ)((٢)).

*****

(١) إنما أجاز بعضهم هذا الوجه؛ تنزيهًا للمولى ﷻ عن الأمر بالعداوة، وقد عالج أبو حيان هذا الفهم في البحر المحيط١/٢٦٤.

(٢) التحرير والتنوير ١/٤٣٦، ٤٣٧ .

الاستغناء بالضمير عن تصدّر الواو جملة الحال محل خلاف على ثلاثة أقوال[(١)]:

*الأول: الجواز، وهو مذهب البصريين ومن وافقهم[(٢)]، مدلّلين بكثرة المسموع، ومحتجين بأنَّ الضمير (يعود من آخِر الكلام إلى أوّله، فيدلّ على أنّه معقود بأوّله)[(٣)]. وذا اختيار ابن مالك، وغيره[(٤)]. وقد حشد له ابن مالك[(٥)] طائفة من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية، وذكر أن الاستغناء بالضمير عن الواو لم يكثر كثرة الاستغناء بالواو عن الضمير[(٦)]، لكنه قال: (وعندي أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأن إفراد الضمير وُجد في الحال، وشبهها "وهما الخبر والنعت"، وإفراد الواو مستغنىً بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو)[(٧)]؛ فالأقل سماعًا أدنى إلى القياس عند ابن مالك.

*والثاني: المنع، فالجملة الاسمية الحالية لا بدَّ أن تتصدرها الواو. يقول الفراء: (وقوله: ﴿أَوْ هُمْ قائِلُونَ﴾[الأعراف٤]- واو مضمرة. المعنى: أهلكناها، فجاءها بأسنا بياتًا، أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقًا عَلَى نسق، ولو قيل لكان جائزًا، كما تَقُولُ فِي الكلام: أتيتني واليًا، أو وأنا معزول، وإن قلت: أو أنا معزول، فأنت

(١) ينظر: التذييل والتكميل٩/١٧٤، وارتشاف الضرب٣/١٦٠٦.
(٢) ينظر (مثلًا): الكتاب١/٣٩١، والمقتضب٤/١٢٥، وسر الصناعة٢/٢٨٦، وأمالي ابن الشجري٣/١٢، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٢٤.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش٢/٢٤.
(٤) وممن اختاره: أبو حيان (في التذييل والتكميل٩/١٧٤، وارتشاف الضرب٣/١٦٠٦، والبحر المحيط١/٢٦٤)، وابن هشام (في أوضح المسالك٢/٢٨٧، ومغني اللبيب٥/٦١٠).
(٥) ينظر كتبه: شرح التسهيل٢/٣٦٤ - ٣٦٦، وشرح الكافية الشافية٢/٧٥٨، ٧٥٩، وشرح عمدة الحافظ١/٤٥٤ - ٤٥٧. وأعني بالنثرية ما رواه عن سيبويه (في الكتاب١/٣٩١، وينظر: البحر المحيط١/٢٦٤) عن بعض العرب: "كلمته فوه إلى فيّ"، و"رجع عَوْدُه على بدئِه".
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية١/٦٨، ٢/٧٥٨.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٦٥.

مضمر للواو)[(١)]، الأمر الذي يفهم منه أن الضمير عنده لا يُستغنى به رابطًا لجملة الحال الاسمية. ودعَمه الزمخشريّ، مبيّنًا أن مثاله ونحوه مما عطف فيه على حال ـ حذفت الواو فيه؛ استثقالًا لاجتماع حرفي عطف، وأردف (وأمّا "جاءني زيد هو فارس" ـ فخبيث)[(٢)].

وقد تعقّب ابن مالك الزمخشري في أمرين[(٣)]:

١. اختياره المنع في "المفصل"، رغم كثرة المسموع من القرآن الكريم والشعر العربي، قال: (وهو من المسائل التي حرّفته عن الصواب، وعجّزتْ ناصرَه عن الجواب) [(٤)].

٢. حمله ـ في تفسيره "الكشاف"[(٥)]ـ بعض الجمل الاسمية على الحالية، ورابطها الضمير فحسب.

*والثالث الأخير: نُسب[(٦)] إلى الأخفش أنه قال بتعيّن الاستغناء بالضمير رابطًا لجملة الحال إذا كان الخبر فيها اسمًا مشتقًّا متقدّمًا، فتقول: جاء زيد حَسَنٌ وجهُه، ولا يجوز: وَحَسَنٌ وجهُه.

*****

(١) معاني القرآن للفراء١/٣٧٢.

(٢) الكشاف٢/٨٧. وينظر: المفصل ص٩٢، ومسائل التركيب والإعراب بين الزمخشري وابن مالك ٣٩ ـ ٤٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل٢/٣٦٥، ٣٦٦، وشرح عمدة الحافظ١/٤٥٨.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٦٥.

(٥) ينظر: ٢/٩٦، ٥٣٥، ٤/١٤٠، ٣٢٢، ٨١٥.

(٦) ينظر: الغرة لابن الدهان ص٤٨٠، والتذييل والتكميل٩/١٧٥، والارتشاف٣/١٦٠٦، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٥/٢٣٣٦. ولم أظفر به في "معاني القرآن" للأخفش.

تنوير:

*منع بعض النحْويين "منهم الفراء في ظاهر عبارته، والزمخشري" الاستغناء بالضمير رابطًا لجملة الحال الاسمية.

*ونسب إلى الأخفش تقييد جواز الاستغناء بالضمير فيما إذا كان الخبر ـ في جملة الحال الاسمية ـ اسمًا مشتقًا متقدمًا.

*وغالب النّحْويين على جواز الاستغناء بالضمير رابطًا لجملة الحال الاسمية، بل هو عند ابن مالك أقيس، رغم أن شواهد الاستغناء بالواو رابطًا لجملة الحال أكثر.

*وإذا كانت الصّنعة لا تمنع ـ عند كثير من النَّحْويين ـ أن يُكتفى بالضمير رابطًا لجملة الحال الاسميّة ـ فإن النّظر في الأساليب العربية الفصحى يقتضي ألّا يكون ذلك على إطلاقه؛ فالمرء لا يستسيغ نحو قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[يوسف ٨] بدون الواو، اكتفاء بالضمير، ومثل ذلك هو ما دفع الجرجانيّ(ت٤٧٧هـ) إلى أن ينصّ((١)) على أن الغالب على الجملة الاسمية أنْ تَجيءَ مع "الواو"، فإنْ كان المبتدأ في الجملةِ ضميرَ ذي الحال ـ تعينت "الواو"، وذلك كقولكَ: "جاءني زيدٌ وهو راكب"؛ فلو تركتَ "الواوَ" لم يصْلُح كلامًا، فإنْ كان الخبرُ ظرفًا مقدَّمًا كقولنا: "عليه سيفٌ" ـ كَثُر فيها أن تجيءَ بغَيرِ "واوٍ". وأردف أنَّ ما جاء مستغنيًا عن الواو خلاف الأصل والغالب والقياس، ويمكن تأويله بالحمل على المعنى، أو تقدير واو محذوفة، وكلاهما من سبل العربية وطرائقها.

*****

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ص ٢٠٢ ـ ٢١٩. فعنده لا يصلح كلامًا نحو: "جاءني زيد هو راكب"، وهو ما عدَّه الزمخشري بعدُ من خبيث الكلام.

ربط جواب "لمّا" بالفاء

نسب ابن عاشور((١)) لابن مالك جواز دخول الفاء عَلَى جَوَابِ "لَمَّا"، أَيْ: تكونُ رَابِطَةً لِلْجَوَابِ، مبيِّنًا أَنَّ مُخَالِفيهِ يَمْنَعُونَ اقتران جَوَاب "لَمَّا" بِالْفَاءِ، كَمَا فِي "مُغْنِي اللَّبِيبِ".

***

ذكر ابن مالك((٢)) أن جواب "لمَّا" قد يقترن بالفاء، سواء أكان جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿فلمّا نجّاهم إلى البر فمنهم مُقْتَصِد٣٢لقمان﴾((٣))، أم كان فعلًا ماضيًا كقول الشاعر:

فلما رأى الرّحمنُ أنْ ليس فيكمُ رَشيدٌ ولا ناهٍ أخـــاه عن الغَدْر
فصَبّ عليكم تَغْلـــبَ ابنةَ وائلٍ فكانوا عليكم مثل راغِيةِ البَكْرِ((٤))

وقد تتبعه ابن هشام ـ في مواطن متفرقة من "مغني اللبيب" ((٥)) ـ مبيِّنًا أنه لم يثبت مَجِيء جَوَاب "لمّا" مَقْرُونًا بِالْفَاءِ، والجواب في آية "لقمان" جملة فعلية محذوفة، والتقدير((٦)): انقسموا قسمين، فَمنهمْ مقتصد، وَمِنْهُم غير ذَلِك.

***

(١) ينظر: التحرير والتنوير ١٩١/٢١.
(٢) ينظر: تسهيل الفوائد ص٢٤١، وشرح التسهيل ١٠٢/٤، ١٠٣.
(٣) استشهد بها (في شرح الكافية الشافية ١٦٤٦/٣) لوقوع جواب "لمّا" جملة ابتدائية.
(٤) البيتان من قصيدة من بحر الطويل للأخطل في ديوانه ص١٣٢ (والرواية: أمالَ عليهم تغلب؛ فلا شاهد)، وخزانة الأدب٥٤/١١، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية٥٢٦/٣. وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٦٤٩/٢ (وصب: زاد الواو في جواب لما)، وشرح الكافية للرضي ٣٩٣/٤ (والرواية: "وصب عليهم"، ووجهه بأن الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف تقديره: غضب)، وتذكرة النحاة ص٤٥ ("وصبّ": استشهد به على جواز زيادة الواو)، و٧٥ ("فصبّ": لمّا بمعنى "حين").
(٥) ينظر: ٢٩١/٢، ٥٠٣، ٤٨٨/٣، ٢٣٢/٦ (ذكر هنا أنه قول جماعة منهم ابن مالك).
(٦) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان٨٥/٣، وفتح القدير للشوكاني٣٢٢/٤، وفتح البيان لصديق خان٣٠١/١٠. وفي نظم الدرر للبقاعي ٢٠٨/١٥ قدر جواب "فلمّا": (نزلوا عن تلك المرتبة التي أخلصوا فيها الدين، وتنكبوا سبيل المفسدين، وانقسموا قسمين).

تنوير:

ذكر ابن مالك أن جواب "لمَّا" قد يقرن بالفاء، سواء أكان جملة اسمية، أم كان فعلًا ماضيًا، وقد تتبعه ابن هشام، وأوّل شواهده.

*****

الربط بالفاء المفصّلة

في معرض تفسير قول الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ٤الأعراف﴾ ذكر ابن عاشور((١)) أن الفاء العاطفة ـ عند المحقّقين ـ قد تفيد التّرتيب الذِّكْرِيّ "لا الزّمَني"؛ لأن البأس سبب هلاكها، ففيه تفصيلٌ لإجمال، ونقل أن ابن مالك سمّاه ـ في "التسهيل"ـ "عطف المفصّل على المُجْمَل".

*****

.قال ابن مالك عن "الفاء": (وتنفردُ أيضًا بعطفِ مفصَّلٍ على مجمَلِ متحدينِ معنىً)((٢))؛ وذلكَ أنَّ دخولَ الفاءِ المرتِّبةِ يُبرزُ تفاوتَ المتعاطفينِ في المنزلةِ إذا تطلبَ المقامُ ترقّيًا في الإيضاحِ والبيانِ، كالاستعطافِ والتهديدِ والإدلالِ بالقدرةِ، ونحوِ ذلكَ(٣).

.وهذه الفاء سمَّاها بعض المفسرين((٤)) وبعض شرّاح الحديث((٥)) "الفاء "الفاء المفسِّرة"، ولا تظفر بها في كتب النحو((٦)). ومستندُ القومِ ـ في إثباتِ هذا هذا الوجهِ للفاءِ ـ الاحتكامُ إلى المعنى في ضوءِ السّياقِ؛ حيثُ يرونَ أنَّ نصَّ الآيةِ القرآنية الكريمةِ أَو الحديثِ النبويّ الشريفِ لا يستقيمُ معهُ حملُ الفاءِ على الترتيبِ؛ حيثُ يتأخَّرُ تاليها زمنًا عمَّا قبلَها في ترتيبِ الحدوثِ.

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير ٨/٢١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص١٧٥، واستشهد ـ له في شرح التسهيل٣/٣٥٣ ـ بخمس آيات كريمة.

(٣) ينظر: من أسرار حروف العطف. د. الخضريّ ص٤٥ "بتصرُّف".

(٤) منهم: الرازي(ت٦٠٦هـ)، وأبو حيان(ت٧٤٥هـ)، والسمين(ت٧٥٦هـ)، والألوسي(ت١٢٧٠هـ)؛ والأخير أكثرهم حملًا للفاء ـ في آيات كريمة عدة ـ على أنّها المفسرة.

(٥) منهم: العيني(ت٨٥٥هـ)، والقاري(ت١٠١٤هـ).

(٦) لذلك فثمّة تجوّز جليٌّ في قول الزركشي(ت٧٩٤هـ) في البرهان٢/٢٩٣: (وذكرَ النحاةُ أنَّ هذهِ الفاءَ تفسيريّةٌ..).

لكنَّ ابن مالك رأى أنَّ الفاءَ إنَّما عطفَتْ مفصَّلًا على مجملٍ؛ فالفاءُ عاطفةٌ تفيدُ الترتيبَ، لكنهُ ليسَ ترتيبًا زمنيًا في الحدوثِ، وإنما هُوَ ترتيبٌ ذكريٌّ في الحديثِ؛ وقد وافقه ـ في ذلك ـ بعض محققي النَّحْويين، يقول الرضيُّ(ت٦٨٦هـ): (وقدْ تُفيدُ الفاءُ العاطفةُ للجملِ كونَ المذكورِ بعدَها كلامًا مرتَّبًا على ما قبلَها في الذّكرِ، لَا أنَّ مضمونَها عقب مضمونِ ما قبلَها في الزمانِ ... ومنْ هذا البابِ عطفُ تفصيلِ المجملِ على المجملِ)[١].

.وتتّسمُ هذهِ الفاءُ المسمّاة مفسِّرةً بأنها: تختصُّ بعطفِ الجملِ الفعليَّةِ، وأنه لا يتأتَّى حملُها على إفادةِ الترتيبِ الزَّمانيِّ إلّا بتأويلٍ، وأنَّ الجملةَ الفعليّةَ بعدَها تُفصِّلُ إجمالَ ما قبلَها؛ لذا قدْ تُسمَّى "تفصيليَّةً" أو "مفصِّلةً".

.وسلْكُ التفسيرِ ضمنَ تلك المعاني التي تؤديهَا الفاءُ في الجملِ والتراكيبِ العربيةِ ـ يندرجُ تحت إحدى وظائِفها، وهي وظيفة "العطفُ"[٢]. ومنْ هُنا فليستْ متجردةً للتفسيرِ، وإنَّمَا يرادُ بكونِها مفسِّرةً أنَّها تعطفُ ما بعدَها على ما قبلَها عطفَ تفسيرٍ[٣] لمبهم، وتفصيل لمجمل.

*****

تنوير:

*رأى ابن مالك أنَّ الفاءَ قد تعطفُ مفصَّلًا على مجملٍ.

*وهذه الفاء سمَّاها بعض المفسرين وشراح الحديث "الفاء المفسرة"، ولم أظفر بهذا المصطلح فيما راجعت من كتب النحو.

*وذكر ابن مالك أنَّ تلك الفاءَ عاطفةٌ تفيدُ الترتيبَ، لكنهُ ليسَ ترتيبًا زمنيًّا في الحدوثِ، وإنما هُوَ ترتيبٌ ذكريٌّ في الحديثِ؛ وممن وافقه ـ في ذلك ـ الرضيُّ.

(١) شرح الكافية٤/٣٨٥.

(٢) ذكرَ المراديُّ (في الجنى الداني ص٦١) أَنَّ أصولَ أقسام الفاءِ ثلاثةٌ: عاطفةٌ، وجوابيَّةٌ، وزائدةٌ.

(٣) إن شئت تفصيل القول في "الفاء المفسرة" فراجع بحثي (أحرف التفسير في العربية)؛ منشور في المجلد الرابع من العدد السابع والعشرين من حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية٢٠١١م، ص٨٨٧ ـ ٨٩٧ .

ربط جملتي التوكيد بعاطف

قال ابن عاشور: (وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا يُفْصَلُ بِهَا بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ، وَالْأَجْوَدُ الْفَصْلُ بِـ"ثُمَّ" كَمَا فِي "التَّسْهِيلِ"، مُقْتَصِرًا عَلَى "ثُمَّ")[(١)].

*****

يفهم ـ من نصوص[(٢)] ابن مالك في هذا الصدد ـ ما يلي:

. من التوكيد ما هو لفظي محض (وهو أن يعاد اللفظ بعينه مجردًا، أو مقرونا بعاطف).

. والمقرون بعاطف مع اتحاد اللفظ قلما يكون إلا جملة.

. وإنما يكون الأجود الفصل بين جملتي التوكيد. فإن خيف توهم كون ثانيهما غير مؤكدة (نحو: ضربتُ زيدًا، ثمَّ ضربتُ زيدًا) ـ تُرك العاطف؛ لأن ذكره يخلّ بالتوكيد، ويوهم أن الضرب الثاني غير الأول[(٣)].

. والعاطف في شواهده كلها "ثُمَّ"، وهي قوله تعالى: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى. ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى القيامة٣٤، ٣٥﴾[(٤)]، و﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ النبأ٤، ٥﴾، و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ. ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ الانفطار١٧، ١٨﴾[(٥)].

. واستأنس بأنّ ابن السراج(ت٣١٦هـ) جعل[(٦)] ـ من التوكيد اللفظي ـ قول الشاعر:

---

(١) التحرير والتنوير ٥٨٢/٣٠، ٥٨٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣٠٥/٣، وشرح الكافية الشافية١١٨٣/٣.

(٣) وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان١٩٥٩/٤.

(٤) ذكر أبو حيان ـ في "التذييل والتكميل"٢٦٤/١ ـ أن العرب كثيرًا ما تستعمل العطف في موضع التهويل والتكثير.

(٥) احتمل فيها عدم التكرار؛ لتغاير المعنى؛ فالأولى لما أعدّ للفجار، والأخرى لما أعد للأبرار. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٦/٥.

(٦) ذكر ابن السراج (في الأصول في النحو١٩/٢) أن من أضرب التوكيد إعادة المؤكَّد بلفظه، واستشهد ـ بالبيت المذكور ـ لتأكيد الفعل.

ألا يا اسْلَمي ثم اسلمي ثُمَّتَ اسلمي ثلاث تحيات، وإن لم تكلمي((١))

وتعقّبه ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ) بقوله: (وقد يُشعر قول المصنف: "وقد جعل ابن السراج من التوكيد اللفظي هذا البيت" أنه لا يرى ذلك. ولا شكّ أن قول الشاعر "ثلاث تحيات" ينفي إرادة التوكيد؛ لأن التوكيد لا يكون معه تعدّد، إنما الكلام جملة واحدة، وإنما هي مكررة. والظاهر أن مراد الشاعر أنني أقول: اسلمي، ثم أقول: اسلمي، ثم أقول: اسلمي، ولا أكتفي بواحدة؛ وذلك لعظم قدر المدعوّ له عنده)((٢)).

*****

وأقول: التبعية والتوكيد لفظان واسعا الدلالة، لكن الاصطلاح النّحْوي يقيد الأول(٣) في خمسة (التوكيد والبدل والنعت وعطف البيان وعطف النسق)، ثم يجعل ذلك التّوكيد نوعين : لفظيًّا ومعنويًّا، وليس ـ من بين هذه التوابع ـ ما يتوقف على توسط حرف إلا عطف النسق((٤))، فإذا عطفت جملة على مرادفتها برحت المعطوفة مصطلح "التوكيد" إلى مصطلح "العطف"، وأصبح الكلام من عطف المتماثلين، من باب التكرار والإطناب لغرض بياني قد يتمثل في التّوكيد أو الرّدع أو التّهديد، وسائر تلك الأغراض التي تفهم في ضوء السياق والمقام وحال المخاطبين، ونحو ذلك.

(١) البيت ختام مقطوعة من بحر الطويل لحميد بن ثور الهلالي(ت بعد٨٦هـ) في ديوانه ص٢١٢(وصدره: نعم فاسلمي)، والبيت بلا نسبة في الأصول١٩/٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٩٦٢، وللتبريزي ١٤٤/٢،والكشاف٦٤٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش٢٢٠/٢، ٢٢٢، ورصف المباني ص٥١٤، وتمهيد القواعد٣٣٠٨/٧، ٤٤٩٣/٩.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٣٣٠٩/٧.

(٣) وهناكَ الإتباعُ اللُّغويُّ، والإتباعُ الصَّرفيُّ. ينظرُ: (الإتباع في الحركة أو الحرف عند علماء النحو والصرف). د. عبد العظيم هلال ص٤، ٥. والإتباعُ اللغوي عندَ بعضهم (ينظر: الإتباع لأبي الطيب ص٣، والمنصف لابن جني٣٢٥/٢، والغرة لابن الدهان ص٨٦٥، وشرح الكافية للرضي ٣٦٧/٢) توكيدٌ لفظيٌّ معَ اختلافِ اللفظِ.

(٤) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج١٩/٢.

وقد حكى السّمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) ـ إبان تفسيره ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[٤]، [٥النبأ]ـ رأي ابن مالك، قال: (التَّكرارُ للتوكيد، وقد زَعَمَ الشيخُ جمالُ الدين بنُ مالك أنَّه مِنْ بابِ التوكيدِ اللفظيِّ، ولا يَضُرُّ توسُّطُ حرفِ العطفِ. والنَّحْوِيُّون يَأْبَوْن هذا، ولا يُسَمُّونه إلاَّ عَطْفًا، وإنْ أفادَ التأكيدَ)((١)).

*****

تنوير:

*تابع ابنُ مالك من قالوا بجواز توسط العاطف بين جملتي التوكيد (منهم: ابن السراج، وابن يعيش)، مردفًا أنه إن خيف توهم كون الجملة الثانية أصيلة لا تابعة، مؤسسة لا مؤكدة ـ تُرك العاطف؛ لأن ذكره يخلّ بالتوكيد، ويوهم المغايرة.

*وظاهر أمثلته يفيد أنه يقصر الربط على "ثُمَّ". ويفهم أنّ ابن عاشور يوافقه في الربط بينهما بـ"ثمّ".

*وجمهور النّحْويين على نسبة نحو ذلك إلى العطف.

*****

ربط جملة النعت بعاطف

قال ابن عاشور:(جُمْلَةُ: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيها لاغِيَةً﴾[١١الغاشية] صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لـ﴿جَنَّةٍ﴾[١٠الغاشية]، تُرِكَ عَطْفُهَا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ النُّعُوتَ الْمُتَعَدِّدَةَ يَجُوزُ أَنْ تُعْطَفَ، وَيَجُوزَ أَنْ تُفْصَلَ دُونَ عِطْفٍ، قَالَ فِي "التَّسْهِيلِ": (وَيَجُوزُ عَطْفُ بَعْضِ النُّعُوتِ عَلَى بَعْضٍ)((٢))، وَقَالَ الْمُرَادِيُّ فِي "شَرْحِهِ": (نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى*وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى*وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾[٢ ـ ٤الأَعْلَى]، وَقَالَ: (وَلَا يُعْطَفُ إِلَّا بِالْوَاوِ، مَا لَمْ يَكُنْ تَرْتِيبٌ فَبِالْفَاءِ كَقَوْلِهِ:

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون١٠/٦٤٩. وممن سبق ابنَ مالك إلى ذلك: ابن السراج، وابن يعيش.

(٢) ص١٦٩، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٩.

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِبِ الـ ـصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ[(١)]

قَالَ السُّهَيْلِيُّ[(٢)]: "وَالْعَطْفُ بِـ"ثُمَّ" جَوَازُهُ بَعِيدٌ"). اهـ. قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: (وَكَذَا فِي الْجمل، نَحْو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ، وَيَعْرِفُ الْفِقْهَ، وَيَتَّقِي إِلَى اللَّهِ)، قَالَ: (وَنَصَّ الْوَاحِدِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضاءُ مِنْ أَفْواهِهِمْ﴾ ١١٨آل عمرَان- أَنَّ ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْجُمَلِ (أَيِ: الثَّلَاثُ) لَا يَكُونُ صِفَاتٍ؛ لِعَدَمِ الْعَاطِفِ، لَكِنَّ ظَاهِرَ سُكُوتِ الْجُمْهُورِ عَنْ وُجُوبِ الْعَطْفِ يُشْعِرُ بِجَوَازِهِ فِيهَا (أَيِ: الْجُمَلُ) كَالْمُفْرَدَاتِ اهـ) [(٣)].

*****

* ونصُّ المراديّ مجتزأ من كلامه، مع بعض تصرّف، ونصّه بتمامه:

(وَلَا تُعْطَفُ إِلَّا بِالْوَاوِ، مَا لَمْ يَكُنْ فيها تَرْتِيبٌ، وإن كان فَبِالْفَاءِ كَقَوْلِهِ:

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِبِ الـ ـصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ

أي: الذي أصبح العدوَّ فغنم فآب. قال السهيليُّ: "والعطف بـ "ثُمَّ" جوازه بعيد في مثل هذا"، وقال ابن خروف: "إذا كانت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف إلا بالواو، وإن لم تكن مجتمعة عليه جاز العطف بجميع حروف العطف إلا (حتَّى) و(أَمْ)" [(٤)]. قيل: وجواز عطف المنعوت مقيّد بأن تكون مختلفة، وكلما تباعدت في المعنى حسن العطف، فإن اتفقت المعاني لم يجز العطف؛ لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه)[(٥)].

---

(١) صدر مقطوعة ثلاثية من بحر السَّريع لابن زيابة، يجيب بها الحرث بن همام الشيباني. ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ص٣٩، وشرح الجمل لابن خروف ٣١٦/١، وشرح الكافية للرضي ٣٣٢/٢، ٣٨٥/٤، والجنى الداني ص٦٥، وخزانة الأدب ١٠٧/٥. ونصَّ الزّمخشري (في الكشاف ٣٤/٤) على أن فائدة عطف الصفات بالفاء الدلالة على ترتب معانيها في الوجود.

(٢) عالج عطف النعوت على بعضها في نتائج الفكر ص ١٨٦ ـ ١٨٨، ولم يعرض ثَمَّةَ لعطفها بـ "ثُمَّ".

(٣) التحرير والتنوير ٣٠٠/٣٠، وينظر نصّ الدماميني في مخطوطة شرحه للتسهيل، ورقة ٢٣٣، س١٢ ـ ١٦. وفيها (يتقي الله سبحانه).

(٤) تجد النصّ (بتصرف يسير) في شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣١٦/١، ٣١٧.

(٥) شرح التسهيل للمرادي ص٧٩٢، ٧٩٣.

* وفيما يخص نصّ الواحدي فقد راجعت المطبوع من تفاسيره الثلاثة، وفيما يلي نصّه:

(ولا محلّ لقوله: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾؛ لأنه استئنافٌ بالجملة. وقيل: إنَّه من صِفَةِ البِطَانَةِ[(١)]. ولا يصح هذا[(٢)]؛ لأن البطانة قد وصفت بقوله: ﴿لَا يَأْلُونَكُم خَبَالًا﴾، فلو رجع هذا إلى البطانة لأدخل حرف العطف؛ لأنك لا تقول في الكلام: "لا تَتَّخذْ صاحبًا يَشْتمُكَ، أَحَبَّ مُفارقَتَكَ")[(٣)].

*وهنا أمران: أولهما أن سبق النعت بحرف عطف لا يجوز في كل حال[(٤)]، والآخر: أنّ العطف لا يمنع كون الجملة صفة عند بعض المتقدمين[(٥)]، ومثّلوا له بنحو: مررت برجلٍ وزيدٌ خيرٌ منه[(٦)]. وعليه حمل بعضهم آيات قرآنية كريمة: ﴿عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا البقرة٢٥٩﴾[(٧)]، ﴿عُرُوشِهَا البقرة٢٥٩﴾[(٧)]، و﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ آل عمران٢٣﴾، و﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ النساء٢١٦﴾[(٨)]، و﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ الحجر﴾[(٩)].

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٣٢/١، وجامع البيان للطبري ١٤٤/٧(نسبه إلى بعض أهل العربية).
(٢) بذا قال أبو حيان، مبيّنًا أن التقييد بالوصف هنا ينافي مراد الآية. ينظر: البحر المحيط ٣١٧/٣.
(٣)التفسير البسيط ٥٣٩/٥ (ونقله الرازي في مفاتيح الغيب ٣٤١/٨). وقد تعقبه ابن هشام في مغني اللبيب، مبيّنًا أنَّ الصفة ـ وإن كانت جملة ـ تتعدد بغير عاطف، مستشهدًا بالآيات الأربعة صدر سورة الرحمن.
(٤) ينظر في ذلك: نتائج الفكر للسهيلي ص١٨٦ ـ ١٨٨.
(٥) ينظر: تعقبات أبي حيّان النحْوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط. دكتوراة لمحمد حماد القرشي القرشي ص٢٦٩.
(٦) ينظر: المقتضب للمبرد١٢٥/٤.
(٧) ينظر: التبيان للعكبري ٢٠٨/١، وإعراب القرآن العظيم المنسوب للأنصاري ص١٩٥. وتعقب الحمل الحمل على الصفة في الآية أبو حيان في البحر المحيط ٦٣٢/٢، وابن عابدين في الفوائد العجيبة ص٥٥.
(٨) ينظر توجيه الآيتين في: التبيان للعكبري ١٧٣/١، ٢٤٩.
(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ٤١٠/١، والكشاف للزمخشري ٥٧٠/٢، والتبيان للعكبري ٧٧٧/٢. ٧٧٧/٢. وتعقبه أبو حيان في البحر المحيط ١٦١/٧، ١٩٤/٨، والتذييل والتكميل ٣٠٠/٨.

*****

تنوير:

*رجع ابن عاشور إلى شرحي "التسهيل" للمرادي(ت٧٤٩هـ)، وللدماميني(ت٨٢٧هـ)، دون شرح صاحب "التسهيل"، فهل غاب عنه؟! ووجدت ابن مالك في شرحه عرض لاقتران جملة النعت بالواو في تعقبه الزمخشري في حمله ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ على النعت؛ قياسًا على الحال، وفي قوله: (وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف)((١))، وأردف ابن مالك أن القول بتوسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد من خمسة أوجه((٢)). أوجه((٢)).

*آيات سورة الأعلى التي نقلها ابن عاشور عن المرادي هي شاهد الباب عند ابن مالك في شرح التسهيل((٣)).

*تصرف ابن عاشور تصرفًا يسيرًا فيما نقل من نصوص.

*والتركيب (نكرة محضة يليها واو ثم جملة) وارد فصيح، وإنما الخلاف صناعي؛ هل تحمل الجملة ثمّة على الحال أو الصفة، وبعيدًا عن الصناعة لنحتكم إلى المعنى، فأيهما رجّح السياق فليحمل عليه الكلام.

*****

(١) الكشاف ٥٧٠/٢.
(٢) ينظر تفصيلها في شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٢/٢.
(٣) ينظر: ٣٢٠/٣.

المبحث الثاني

مفردات التركيب

دخول "إلا" الاستثنائية على جملة

قال ابن عاشور: (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَا بَعْدَ "إِلَّا" جُمْلَةً اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً فَإِنَّ "إِلَّا" تُقَدَّرُ بِمَعْنَى "لَكِن" الْمُخَفَّفَةِ، وَتُجْعَلُ الْجُمْلَةُ بَعْدُ اسْتِئْنَافًا، وَذَلِكَ فِي نَحْو قَوْلِ الْعَرَبِ: "وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا إِلَّا حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا"، قَالَ سِيبَوَيْهِ: (فَإِنَّ "أَنْ أَفْعَلَ كَذَا" بِمَنْزِلَةِ "إِلَّا فِعْلَ كَذَا"، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى حِلٍّ (أَيْ: هُوَ خَبَرٌ لَهُ). وَحِلُّ: مُبْتَدَأٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنْ حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا) اهـ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي "شَرْحِ التَّسْهِيلِ": (وَتَقْرِيرُ الْإِخْرَاجِ فِي هَذَا أَنْ تَجْعَلَ قَوْلَهُمْ: "إِلَّا حِلُّ ذَلِكَ" بِمَنْزِلَةِ: "لَا أَرَى لِهَذَا الْعَقْدِ مُبْطِلًا إِلَّا فِعْلُ كَذَا". وَجَعَلَ ابْنُ خَرُوفٍ ـ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ـ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾٢٤.٢٢ الغاشية؛ عَلَى أَنْ يَكُونَ ﴿مَنْ﴾ مُبْتَدَأً، و﴿يُعذبُهُ اللَّهُ﴾ الْخَبَرَ، وَدَخَلَ الْفَاءُ لِتَضْمِينِ الْمُبْتَدَأِ مَعْنَى الْجَزَاء. وَقَالَ ابن يسعود: (إِنَّ "إِلَّا" فِي الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ يَكُونُ مَا بَعْدَهَا كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا) اهـ)((١)).

*****

<u>بدايةً لنا وقفتان مع ما نقله ابن عاشور، الأُولى مع نصّ سيبويه، والأخرى مع نصّ ابن مالك</u>:

<u>أولًا: نص سيبويه</u>:

عقد سيبويه بابًا ترجمته: "هذا بابُ ما يكونُ مبتدأً بعدَ إلَّا"، ومما قال فيه: (ومثلُ ذلكَ قولُ العربِ: "واللهِ لأفعلنَّ كذَا وكذَا إلَّا حِلُّ ذلكَ أنْ أفعلَ كذَا وكذَا"؛ فـ"أنْ أفعلَ كذَا وكذَا" بمنزلةِ "فعلُ كذَا وكذَا"، وهوَ مبنيٌّ على "حِلٌّ"، و"حِلٌّ" مبتدأٌ، كأنَّهُ قالَ: "ولكنْ حِلُّ ذلكَ أنْ أفعلَ كذَا وكذَا")((٢)).

ففيما نقله ابن عاشور تصرف ظاهرٌ في بعض لفظ سيبويه.

(١) التحرير والتنوير ٢١٦/٢٢.
(٢) الكتاب ٣٤٢/٢.

وآخرًا: نصّ ابن مالك:

قال ابن مالك: (قلت: وتقدير الإخراج في هذا أن يُجعل قوله: "لأفعلنّ كذا" بمنزلة: "لا أرى لهذا العقد مبطلًا إلا فعلَ كذا"؛ فهذا الاستثناء منقطع عمله. وجعل ابن خروف من هذا القبيل: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ* إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ* فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ ﴾ على أن يكون ﴿مَنْ﴾ مُبْتَدأً، و﴿يُعذبُهُ اللَّهُ﴾خبرٌ، ودخلت عليه الفاء؛ لتضمن المبتدأ معنى الجزاء، وجعل الفراء ـ من هذا ـ قراءة بعض السلف: ﴿فشَرِبوا منه إلا قليلٌ منهم﴾[٢٤٩البقرة] على تقدير: "إلا قليل منهم لم يشربوا"، واستحسن ابن خروف هذا الوجه) ((١)).

والمقارنة بين هذا وما نقله ابن عاشور عن شرح التسهيل تُظهر أمورًا فيما يلي بيانها:

*وقع تحريف في مطبوعة "التحرير والتنوير"، فأُثبتت كلمة "تقرير" محل "تقدير"، و"يسعود" محل "يسعون".

* والتّصرف ـ في نصّ ابن مالك عند ابن عاشور ـ جدّ واضحٍ.

* وابن مالك ـ فيما ظهر لي ـ لم ينقل عن ابن يسعون الشنشي؛ أبي الحجاج يوسف بن يبقى التّجيبي(ت٥٤٠هـ)، لا في هذا الموطن، ولا في سائر شرحه للتسهيل.

*والرأي المذكور منسوب لابن يسعون في بعض شروح التسهيل((٢))، فلعلّ ابن عاشور ظفر بنسخة من شرح التسهيل لابن مالك فيها هذه الزيادة، أو زادها ناسخ.

(١) شرح التسهيل ٢٦٦/٢. وينظر: التذييل والتكميل ١٥٤/٨.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٠/٨(ومختصره ارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣)، وشرح التسهيل للمرادي ص٥٢٤.

. وفيما يخصّ نصّ ابن مالك يفيد البحث ما يلي:

*ما نسبه ابن مالك هنا[(١)] لأبي الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن خروف (ت٦٠٩هـ) لم أجده في مظانه مما طبع من كتبه[(٢)]، فلعله ذكره في موطن آخر من مؤلفاته.

*وما بعد "إلَّا" في آية سورة الغاشية يحتمل غير وجه: أن يكون في محل نصب، إمَّا على الاستثناء المنقطع[(٣)]، وإمَّا على الاستثناء المتصل[(٤)]، والتقدير[(٥)]: فَأَنْتَ مُسَيْطِرٌ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: فَذَكِّرْ عبادي إِلَّا مَنِ انْقَطَعَ طَمَعُكَ مِنْ إِيمَانِهِ وَتَوَلَّى، فَاسْتَحَقَّ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ.

أو أن يكون في محل جرّ على البدل من الضمير المجرور في "عليهم"[(٦)] .

أو أن يكون في محل رفع مبتدأ، و﴿فَيُعذبُهُ اللَّهُ﴾ خبره، ودخلت الفاء؛ لتضمّن المبتدأ معنى الجزاء. ونسب ذلك لابن خروف وغيره.

*وقراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿فشَرِبوا منه إلا قليلٌ منهم﴾٢٤٩البقرة نسبت إلى بعض الصحابة والتابعين[(٧)] ﷺ.

---

(١) وكذا في شواهد التوضيح ص٩٥. وينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٥٢٤، وبدائع الفوائد ٦٥/٣، ٦٩، ومغني اللبيب ٢٣٩/٥، ودراسات لأسلوب القرآن ٣٣٤/١.

(٢) أعني: شرحه لجمل الزجاجي (وحديثه فيه عن الاستثناء المنقطع ٩٧٣/٢ . ٩٧٩)، والمطبوع من شرحه كتاب سيبويه (المسمى: تنقيح الألباب). والظاهر أن ابن مالك ينقل عن الأخير؛ فقد صرح به في غير موطن من شرحه.

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري٣٥٠/٩، ٣٩١/٢٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٥، والكشاف ٧٤٥/٤، والبيان للأنباري ٥١٠/٢، والبحر المحيط ٤٦٦/١٠. واختاره الفراء (معاني القرآن ٢٩٣/١، ٢٥٨/٣، وينظر: إعراب القرآن المنسوب للأصبهاني ص ٥١٩)، والعكبري (التبيان ١٢٨٤/٢)، والسمين (الدر المصون ٢٩٤/٩)، وابن هشام (مغني اللبيب ٢٩٥/٦).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري ٣٩١/٢٤، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٥١٠/٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٥،والكشاف ٧٤٥/٤،والبحر المحيط ٤٦٥/١٠، ٤٦٦.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٥، والبيان للأنباري ٥١٠/٢. واختاره د. الخراط (في المجتبى ١٤٤٨/٤).

(٧) نسبت إلى عبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب، والأعمش ﷺ. ينظر: معجم القراءات. د. الخطيب ٣٥٤/١.

*وحمل القراءة على الاستثناء المنقطع منسوب[(١)] إلى الفراء، واستحسنه ابن خروف[(٢)]، وقد ضعّفه أبو حيان؛ (لأنه لا دليل على الخبر؛ لأن "شربوا" لا يدل على أن غيرهم لم يشربوا؛ ألا ترى أنه لو جاء هنا بخبر آخر غير "لم يشربوا" المقدّر لأمكن، فيحتمل "إلا قليل اغترفوا غرفة"، ويحتمل "إلا قليل لم يشرب". ولا تدلّ قراءة النّصب على الاستثناء على أن يكون التّقدير: "إلا قليل منهم لم يشرب"؛ لأن لكل قراءة حكمها) [(٣)].

*وبقي أن أنبّه إلى أن الاستثناء المنقطع قد يكون بمفرد، وقد يكون بجملة كما عايّنا.

*****

تنوير:

*تصرّفُ الشيخ ابن عاشور واضح في بعض لفظ سيبويه، وفي نص ابن مالك.

*ونَقل عن ابن مالك نسبة رأي لابن يسعون، ولم أجده في شرح التسهيل له، إنما أورده بعض شرّاح كتابه "التسهيل".

*****

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٦٧/٢، وشواهد التوضيح ص ٩٦، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٨، ومغني اللبيب ٢٤٠/٥، ولم أظفر به في كتابه "معاني القرآن".

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٦٧/٢، وشواهد التوضيح ص٩٥، ومغني اللبيب ٢٣٩/٥.

(٣)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٠٤/٨. وفي مغني اللبيب ٦٣٧/٦ أن التقدير: ".. فلم يكونوا معهم".

دخول "لو" الشّرطيّة على مضارع

في معرض تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾[١٦٥ البقرة] عرض ابن عاشور لوقوع فعل الشرط مضارعًا بعد "لو"، وقال:

(وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ - فِي "التسهيل" و"الْخُلَاصَة" - إِلَى أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ. وَهُوَ يُرِيدُ الْقِلَّة النسبية، بِالنِّسْبَةِ لِوُقُوعِ الْمَاضِي، وَإِلَّا فَهُوَ وَارِدٌ فِي الْقُرْآنِ، وَفَصِيحِ الْعَرَبِيَّةِ)[(١)].

*****

ذكر ابن مالك أن الغالب وقوع فعل الشرط ماضيًا بعد "لو" الامتناعيَّة[(٢)]، قال: ("لو" حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه. واستعمالُه في المضيّ غالبًا)[(٣)]، ونظم ذلك في قوله[(٤)]:

وفي المضيِّ اســـتُعملتْ، وربَّما أصحبَها الآتي منْ تكلّـــــــما

وفي قوله[(٥)]:

"لو" حرفُ شـــرطٍ في مضيٍّ، ويقلّ إيلاؤه مســـــــتقبلًا لكنْ قُبِل
وهْي في الاختصاص بالفعل كإنْ لكنّ "لو" "أنّ" بها قد تقـــترن
وإنْ مضـــــارعٌ تلاها صُرِفا إلى المضيِّ نحوُ: "لو يفي كفى"

ونبّه على (أن أكثر استعمالها في المضي، وأن استعمالها في الاستقبال قليل) [(٦)]، فدخولها على المضارع خلاف الأصل، وهي تصرفه إلى

(١) التحرير والتنوير ٢/٩٥. وينظر: ١٤/١٨٨.
(٢) ثمّة خلاف في عدّها شرطية. ينظر: التذييل والتكميل ١/١٠٥، والجنى الداني ص٢٨٣.
(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٢٤٠.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٢.
(٥) الخلاصة الألفية ص ٤٦، ٤٧.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣١.

المضي غالبًا[(١)]، كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾، والأصل: لو أطاعكم[(٢)].

ومنه قول الشاعر[(٣)]:

لوْ يسمعون كما سمعتُ كلامَها خرُّوا لعزَّةَ ركَّعًا وسجودَا

*****

تنوير:

* نبّه ابن مالك على أن أكثر استعمال "لو" في المضي، وأن استعمالها في الاستقبال قليل، فدخولها على المضارع خلاف الأصل، وهي تصرِفه إلى المضي غالبًا.

* ودخول "لو" على فعل شرطٍ ماضٍ كثير فاشٍ في كتاب الله، ودخولها ـ على فعل شرطٍ مضارع ـ أسلوب ورد في آيات قرآنية كريمة أربت على العشرين[(٤)].

*****

(١) ينظر: التسهيل ص٥، وشرحه ٢٧/١، ٩٦/٤، والارتشاف١٨٩٨/٤. ويعني بقوله: "غالبًا" أنها إذا دخلت على المضارع في الاستعمال كان صرفه إلي المضي أكثر من صرفه إلي الاستقبال (ينظر: التذييل والتكميل١٠٥/١).

(٢) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٢٧.

(٣) البيت من مقطوعة من بحر الكامل لكثيِّر في ديوانه ص٤٤٢. ينظر: الخصائص٢٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك٢٧/١، والتذييل والتكميل١٠٤/١، والجنى الداني ص٢٨٣، وتوضيح المقاصد والمسالك١٣٠٣/٣، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك٥٠/٤.

(٤) أحصاها عبدالعزيز الصالح (في رسالته: "الشرط في القرآن الكريم" ص١٠٥) أربعًا وعشرين، وهي ست وعشرون في (دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة ٦٤٧/٢ ـ ٦٤٩).

الإخبار عن الضمير المتصل بها التنبيه بغير الإشارة

قال ابن عاشور: (اخْتُلِفَ فِيمَا لَوْ أُتِيَ بَعْدَ "هَا أَنْتَ ذَا" وَنَحْوِهِ بِمُفْرَدٍ، فَقِيلَ: يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ، وَقِيلَ: مَرْفُوعًا عَلَى الْخَبَرِ. وَلَمْ يُسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا مِثَالٌ أَنْشَدَهُ النُّحَاةُ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

أَبَا حَكَمٍ هَا أَنْتَ نَجْمُ مُجَالِدٍ

وَلِأَجْلِ ذَلِكَ جَاءَ ابْنُ مَالِكٍ فِي خُطْبَةِ "التَّسْهِيلِ" بِقَوْلِهِ: (وَهَا أَنَا سَاعٍ فِيمَا انْتُدِبْتُ إِلَيْهِ)، وَجَاءَ ابْنُ هِشَامٍ فِي خُطْبَةِ "الْمُغْنِي" بِقَوْلِهِ: (وَهَا أَنَا مُبِيحٌ بِمَا أَسْرَرْتُهُ).

وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ أَيْضًا فِي أَنَّ وُقُوعَ الضَّمِيرِ بَعْدَ "هَا" التَّنْبِيهِ؛ هَلْ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَعْقُبَهُ اسْمُ الْإِشَارَةِ؟ فَقَالَ فِي "التَّسْهِيلِ": هُوَ غَالِبٌ، لَا لَازِمٌ، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: هُوَ لَازِمٌ؛ صَرَّحَ بِهِ فِي "حَوَاشِي التَّسْهِيلِ" - بِنَقْلِ الدَّمَامِينِيِّ فِي "الْحَوَاشِي الْمِصْرِيَّةِ" - فِي الْخُطْبَةِ، وَفِي "الْهَاءِ الْمُفْرَدَةِ")[(١)].

*****

نقل ابن عاشور خلافًا في مسألتين تتّصلان بدخول هاء التنبيه على الضمير: أولاهما حكم المفرد الواقع بعدها، والأخرى حكم وقوع غير اسم الإشارة بعد الضمير ثمّة.

فأفاد في الأولى أنّه إمّا أن ينتصب حالًا، نحو: ها أنت ذا قائمًا[(٢)]، وإمّا أن يرتفع خبرًا (على إعراب اسم الإشارة بدلًا، أو عطف بيان). لكنّ ابن عاشور تحدّث عن ورود المفرد بعد اسم الإشارة، ومثّل بما ورد فيه المفرد محل اسم الإشارة، وهو مرتفع خبرًا حينئذٍ!

---

(١) التحرير والتنوير ٥٨٧/١، ٥٨٨. وفي حاشيته على الأشموني ٢١٢/١ ذكر الصبان(ت١٢٠٦هـ) (وينظر: حاشية الدسوقي(ت١٢٣٠هـ) على المغني ٢٢٩/٢) أن ابن هشام حكم - في حواشيه على "التسهيل"- بشذوذ الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المتصل بهاء التنبيه.

(٢) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢٠٠/٣.

وأفاد في الأخرى أنّه بينما حكم ابن مالك بغلبة اسم الإشارة ثمّة ـ نقل عن ابن هشام الحكم بلزومه؛ فلا يُجتزأ بغير اسم الإشارة في هذا التركيب. يقول ابن مالك عن هاء التنبيه: (وفصلُها من المجرّد بـ"أنا" وأخواته كثير، وبغيرها قليل)[(١)]، نحو: "هأنذا"[(٢)] وأخواته في نحو قوله تعالى: ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم﴾[١١٩آل عمران]، وقول السّائل عن وقت الصّلاة: "هأنذا يا رسول الله" ﷺ[(٣)]؛ وحديثه هنا عن كثرة الفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب بضمائر الرفع المنفصلة، وقلة الفصل بغيرها (نحو: إنّ، والواو، ولفظ الجلالة).

وقد أعقب الضميرَ اسمٌ ظاهرٌ في قول الشاعر:

أبا حكمٍ ها أنتَ عَمُّ مجالدٍ وسيِّدُ أهلِ الأبطحِ المتناحِرِ[(٤)]

وقد ذكر أبو حيان[(٥)] أنه شاذ.

وأردف ابن عاشور أنه قد ورد هذا التركيب في قول ابن مالك: (وَهَا أَنَا سَاعٍ فِيمَا انْتُدِبْتُ إِلَيْهِ)[(٦)]، وفي قول ابن هشام: (وَهَا أَنَا مُبِيحٌ بِمَا أَسْرَرْتُهُ)[(٧)].

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٤٠، وينظر: شرحه١/٢٤٥، والتذييل والتكميل٣/١٩٨، والارتشاف٢/٩٧٧، وتمهيد القواعد٢/٨٠٤.

(٢) تحذف ألف الضمير "أنا" إذا دخلت عليه "ها" التنبيهية، وجاء بعده كلمة "ذا". ينظر: الإملاء والترقيم لعبد العليم إبراهيم ص٧٩.

(٣) تجد الحديث النبويَّ ـ المقصود بهذه الرواية محل الشاهد ـ في موطأ الإمام مالك١/٤، وجامع الأصول لابن الأثير٥/٢٢١، وبغية الباحث عن زوائد مسند الحارث١/٢٤٣.

(٤) البيت من الطويل لبعض بني أسد. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٩٦، وأساس البلاغة ٢/٢٥٥، وارتشاف الضرب ٢/٩٧٧، ٥/٢٣٦٧، والجنى الداني ص٣٤٨. والرواية في جامع البيان للطبري ٢٤/٦٥٥، والزاهر للأنباري ١/٣٥١ وغيرهما "هل أنت"، ولا شاهد فيها.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٩٧٧، ٥/٢٣٦٧. ونسب المرادي (في كتابه: الجنى الداني ص٣٤٨) القول بشذوذه إلى بعضهم.

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٢.

(٧) مغني اللبيب١/٥٥، وفيه "بائح" لا "مبيح". وهو ما يقتضيه السياق؛ لأن فعله "باح" الثلاثي المتعدي بالباء؛ تقول: باح بالسر، إذا أظهره.

وقد ذكر الدّماميني(ت٨٣٧هـ) أن هذا الأسلوب تكرر منه في موضعين آخرين((١))، قال: (وَهَا أَنا مورد ـ بعون الله ـ أَمْثِلَة)، و(وَهَا أَنا مورد لَك أَمْثِلَة من ذَلِك)، وأردف: (وفي هذه المواضع الثلاثة إدخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل، مع أنّ خبره ليس اسم إشارة، والمصنف يأباه)((٢)).

*****

تنوير:

* صدّر ابن عاشور عبارته بجواز انتصاب المفرد الوارد بعد اسم الإشارة في هذا التركيب وارتفاعه، لكنه مثّل بما ورد فيه المفرد محل اسم الإشارة، وهو مرتفع خبرًا حينئذٍ!

* لم أظفر بعبارة صريحة لابن مالك أو ابن هشام((٣)) تشترط ـ لصحة هذا التركيب ـ أن يلي الضمير اسم إشارة.

*والظاهر أن الشيخ الصّبان(ت١٢٠٦هـ) طريق ابن عاشور فيما نقله ـ عن الدّماميني ـ عن ابن هشام.

*التزم التّعبير القرآني هذا التّركيب((٤)): هاء التنبيه، يليها ضمير رفع منفصل (أنتم)، يليه اسم إشارة متصل بهاء التنبيه، أو مجرد منها، يليه جملة فعلية فعلها ماضٍ: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ آل عمران٦٦﴾، و﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاء جَادَلْتُمْ النساء ١٠٩﴾، أو مضارع: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ١١٩آل عمران﴾، و﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلَاء تُدْعَوْنَ محمد ٣٨﴾.

*حشد باحثون معاصرون((٥)) طائفة من النصوص الشعرية والنثرية التي أعقب فيها الضميرَ غيرُ اسم الإشارة، الأمر الذي يسوّغ استعمال هذا التركيب، وإن كان دون الأول في الفصاحة.

---

(١) ينظر على الترتيب: مغني اللبيب٦/١٤، ٤٨.

(٢) شرح المزج (شرح مغني اللبيب) ص١٨. وينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٦٧/٥.

(٣) وحواشيه على التسهيل لم تصل إلينا.

(٤) ينظر الأوجه الواردة في إعرابه في البحر المحيط لأبي حيان ٢٠٠/٣.

(٥) ينظر: "تحقيق القول في ها أنا وهأنذا" للأستاذ: محمد شوقي أمين. مجلة مجمع اللغة العربية. العدد الثامن والعشرون. ص١١٠ ـ ١١٤، و"ها أنا ها أنا ذا". د. محمد الباتل. مجلة كلية الآداب جامعة الملك سعود. مج١ ع٢/ ١٩٩٠م. ص١٢٦ ـ ١٣١.

المبحث الثالث

ترتيب مفردات التركيب

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف

أعرب ابن عاشور﴿كَافَّةً﴾ حالًا مقدمة على صاحبها المجرور بالحرف ﴿لِلنَّاسِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[٢٨ سبأ]، وعقَّب بقوله:

(وَتَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْمَجْرُورِ جَائِزٌ عَلَى رَأْيِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنْ أَبَاهُ الزَّمَخْشَرِيُّ هُنَا، وَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ تَقْدِيمِ الْمَجْرُورِ عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ، فَجَعَلَ ﴿كَافَّةً﴾ نَعْتًا لِمَحْذُوفٍ، أَيْ: إِرْسَالَةً كَافَّةً، أَيْ: عَامَّةً. وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي "التَّسْهِيلِ"، وَقَالَ: قَدْ جَوَّزَهُ - فِي هَذِهِ الْآيَةِ - أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، وَابْنُ كَيْسَانَ. وَقُلْتُ: وَجَوَّزَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ وَالرَّضِيُّ)((١)).

*****

*نصَّ ابن مالك على أن الصّحيح جواز تقدمِ الحَالِ عَلَى صاحبِها الْمَجْرُورِ بحرفٍ، خلافًا لأكثر النَّحْويين؛ مستندًا إلى أمرين((٢)):

. أولهما: ثبوته سماعًا في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[٢٨ سبأ]على مذهب((٣)) ابن كيسان(ت٣٢٠هـ) والفارسي(ت٣٧٧هـ) - ومثَّل له بنحو: زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك؛ فجعل (خيرَ ما تكون) حالًا من الكاف المجرورة وقدّمها - وابن برهان(٤٥٦هـ)، مبيِّنًا أنَّه هو الصحيح. وساق شواهد شعرية، أولها((٤))

(١) التحرير والتنوير ١٩٨/٢٢. و﴿كَافَّةً﴾ عند ابن عطية(ت٥٤٢هـ): حال مقدّمة للاهتمام (ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤٢٠/٤).

(٢) ينظر: شرح التسهيل٣٣٦/٢ . ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية٧٤٤/٢ . ٧٤٦.

(٣) ينظر نسبة الجواز إليهم في شرح الكافية للرضي٣٠/٢، ونصَّ على أن المنع مذهب سيبويه وأكثر البصريين. وممن اختار المنع العكبريّ (في اللباب ٢٩١/١).

(٤) كذا استشهد بقول الآخر: لئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صاديًا إليَّ حبيبًا إنّها لحَبيبُ
وبقول الأخير: تسَلّيت طُرًّا عنكم بعدَ بيْنكم بذِكْراكُم حتّى كأنكمُ عندي.

قول الشاعر:

فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونسـوةٌ فلن يذهبوا فِرْغًا بقتل حبالِ(١)

. وآخرهما: ضعف شُبَهِ المنعِ(٢).

***وفيما يخص آية سورة "سبأ":**

. ساق ابن مالك توجيهين آخرين: أحدهما أن ﴿كَافَّةً﴾ صفة لإرسالة، فحذف الموصوف، ونسبه إلى الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، والآخر أن ﴿كَافَّةً﴾حال من الكاف، والتاء للمبالغة، ونسبه إلى الزجاج(ت٣١١هـ).

. وردَّ على الزمخشري(٣)، مبيِّنًا أنه جعل ﴿كَافَّةً﴾ صفة(٤)، ولم تستعمله العرب إلا حالًا. وليته إذ أخرج "كافة" عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفردًا، ولا مقرونًا بالصفة "إرسالة"، وحقّ الموصوف المستغنَى بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألّا تصلح الصفة لغيره، وما هنا بخلاف ذلك.

. وأبطل(٥) جعل الزجاج(٦) ﴿كَافَّةً﴾ حالًا من الكاف؛ إذ لا يعرف ذلك ذلك من غير محلّ النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثًا، ولا يتأتى ذلك إلا

---

(١) البيت من بحر الطويل لطليحة بن خويلد الأسدي. ينظر: المحتسب لابن جني١٤٨/٢، واللباب للعكبري ٢٩٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك٣٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية له ص٣٨٩، ٧٤٥، والتذييل والتكميل ٧٢/٩، وشرح ابن عقيل للألفية ٢٦٥/٢، ومنهج السالك للأشموني١٧/٢، وفرائد القلائد للعيني ص١٩٤. أراد: فلن يذهبوا بدم حبال فرغًا "أي: هدرًا"، وحبال: اسم ابن طليحة، وأذواد: جمع "ذود" (ثلاث إلى عشر من الإبل).

(٢) فنَّدها في شرح التسهيل٣٣٨/٢ ـ ٣٤٠. وينظر: اللباب للعكبري ٢٩١/١.

(٣) الزمخشري من أبرز من اعترض عليهم ابن مالك في باب التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية. ينظر: "الاعتراض النحوي عند ابن مالك". د. ناصر آل قميشان ص١١٥.

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٥٨٣/٣. وفي معالجته آية سورة البقرة ﴿ادْخُلُوا في السِّلْمِ كَافَّةً﴾٢٠٨البقرة أجاز أن يكون ﴿كافة﴾ حالًا من ﴿السِّلم﴾؛ لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب (ينظر: الكشاف٢٥٢/١).

(٥) كذا نعته الرضيُّ (في شرح الكافية٣٠/٢) بالتعسّف.

(٦) ينظر كتابه: معاني القرآن وإعرابه٢٥٤/٤، وبه قال العكبري (في اللباب٢٩١/١). والمعنى عنده: "أرسلناك جامعًا للناس". وفي معالجته آية سورة البقرة ﴿ادْخُلُوا في السِّلْمِ كَافَّةً﴾٢٠٨البقرة أجاز أن يكون ﴿كافة﴾ حالًا من واو الجماعة، أو من ﴿السِّلم﴾. ينظر معانيه٢٧٩/١. و"كافّة" عنده مصدر عَلَى "فَاعِلة" كالعاقِبة والعافِية (ينظر: معانيه٤٤٦/٢).

بجعل تائه للمبالغة، وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتّى غالبًا ما هي فيه إلا على أحد أمثله المبالغة كنسّابة وفَروقة ومِهذارة، و"كافة" بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها؛ لكونها على "فاعلة"، فإن حملت على "راوية" حملت على شاذ الشاذ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ، فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه، فكيف على شاذ الشاذ؟!

*****

تنوير: *تابع ابنُ مالك بعض المتقدمين في القول بجواز تقدمِ الْحَالِ عَلَى صاحبِها الْمَجْرُورِ بحرفٍ خلافًا لأكثر النَّحويين. وهو اختيار ابن عاشور، مبيّنًا أنه رأي المحققين من أهل العربية.

*****

دلالةُ تَرْتِيبِ الشَّرْطَيْنِ

في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ذكر ابنُ عاشور[(١)] أنَّ ﴿فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ ـ شَرْطٌ ثَانٍ مُقَيِّدٌ لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ ﴿إِذَا بَلَغُوا﴾، وَهُوَ وَجَوَابُهُ جَوَابُ "إذا"، وساق ـ في مسألة اجْتِمَاعِ الشَّرْطَيْنِ بِدُونِ عَطْفٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ بِالْقَرِينَةِ ـ عدةَ آراء نحْويّة وأصوليّة:

أولها: أنَّ اجْتِمَاعَ الشَّرْطَيْنِ يقتضي أَنَّ مَجْمُوعَهُمَا سَبَبٌ لتحقق الجواب، فَلَا يَكْفِي حُصُولُ أَحَدِهِمَا، وَلَا مَعْنَى لِاعْتِبَارِ التَّرْتِيبِ، وَعَلَى هَذَا جَرَى قَوْلُ الْمَالِكِيَّةِ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الجُوينيّ(ت٤٧٨هـ). وَاختاره موضِّحًا أَنَّهُ الْحَقُّ والصَّوَابُ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ حُصُولُهَما بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ.

(١) ينظر: التحرير والتنوير ٢٤٠/٤. وهو ما يفهم من عبارة الزمخشري في الكشاف ٤٧٤/١.

وثانيها: زَعَمَ بعضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ تَرْتِيبَ الشَّرْطَيْنِ يُفِيدُ كَوْنَ الثَّانِي مِنْهُمَا فِي الذِّكْرِ هُوَ الْأَوَّلَ فِي الْحُصُولِ. وَنَسَبَهُ الزَّجَّاجِيُّ - فِي كِتَابِ "الْإِذْكَارِ"(١) - إِلَى ثَعْلَبٍ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَقَالَ بِهِ بعض الشَّافِعِيَّةِ(٢).

وآخرها: رأى بعضهم أَنَّ تَرْتِيبَ الشَّرْطَيْنِ فِي الْحُصُولِ يَكُونُ عَلَى نَحْوِ تَرْتِيبِهِمَا فِي اللَّفْظِ، وَنَسَبَهُ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى بعض أعلامهم، وَبَنَوْا عَلَى ذَلِكَ فُرُوعًا فِي تَعْلِيقِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ فِي الْأَيمَانِ، وَتَعْلِيقِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ.

*****

ويعنينا أن نسطّر هنا رأي ابن مالك، وموقف بعض النَّحْويين منه:

ذكر ابن مالك - في التسهيل(٣) - أنه إذا توالى شرطان استُغني بجواب سابقهما، وثاني الشرطين لفظًا أولُهما معنى، نحو: إن تتب إن تذنب ترحم. وعلل - في شرح الكافية الشافية(٤) - لاستغناء ثاني الشرطين عن الجواب بأنه مقيِّد للأول تقييد الحال(٥)، والحال لا جواب لها، وساق شواهد منها قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾[هود٣٤]، وزاد أنه إن عُطف الشرط الثاني على الأول(٦) فالجواب لهما،

(١) يعني "الإذكار بالمسائل الفقهية"؛ رسالة للزجاجي(ت٣٣٧هـ) بعضها من أجوبة ثعلب، وقد نقل السيوطي (ينظر: الأشباه والنظائر ٥٨٥/٤، والزجاجي لمازن المبارك ص٤٢) منها خمس عشرة مسألة في الطلاق، ولعلها كاملة. وقد أشار السبكي (ينظر رسالته" بيان حكم الربط في اعتراض الشرط" ص٢٧٩) إلى هذه الرسالة، وسماها "باب الأذكار بالمسائل الفقهية والأبواب النحْوية".

(٢) سمى ابن عاشور بعضهم، وتجد خلاف الشافعية مبسوطًا في: بيان حكم الربط للسبكي ص٢٨٦ ٢٩٣. والكوكب الدري للإسنوي الشافعي ص٤١٢، ومأخذ الضبط للزيلعي ص٢١٣.

(٣) ينظر: ص٢٣٩.

(٤) ينظر: ١٦١٤/٣، ١٦١٥، ١٦٤٧(وينظر رأيه في: بيان حكم الربط في اعتراض الشرط للسبكي ص٢٤٧ ، وعناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي٩٣/٥)، وصححه السيوطي في همع الهوامع٥٦٣/٢.

(٥) ذكر الإسنوي(ت٧٧٢هـ) - في الكوكب الدري ص٤١١ - أَنَّ ابْن مَالك جزم - فِي شرح الكافية - أَن الشَّرْط الثَّانِي فِي مَوضِع نصب على الْحَال. وينظر: بيان حكم الربط للسبكي ص٢٧٨.

(٦) وذلك إذا لم تكرر الأداة، فإن كررت مع العطف اكتفي بأحدهما كما في الكوكب الدري للإسنوي ص٤١٣.

كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ*إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ﴾[٣٧محمد].

*****

.و"اعتراض الشرط على الشرط" مسألة درسها النَّحْويون((١))، وعُني بها الأصوليون أيّما عناية؛ لما لها من أثر جليّ في تحديد الحكم الفقهيّ((٢))، وقد أفردها بعض العلماء برسالة خاصّة((٣)).

.وقد استدرك ابن هشام((٤)) على ابن مالك أنه سلك في باب اعتراض الشرط على الشرط((٥)):

١. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾[٣٤هود]؛ مما حذف فيه جواب الشرطين.

٢. ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ*إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ﴾[٣٧محمد]؛ مما عطف فيه فعل على فعل الشرط.

*****

(١) ينظر(مثلًا): أمالي ابن الشجري٣٦٧/١، وشرح الرضي للكافية٤٦٥/٤، والجملة الشرطية عند النحاة العرب لأبي أوس إبراهيم الشمسان ص ٤٠٣ ـ ٤٢٧، واعتراض الشرط على الشرط بين الفقهاء والنحويين. د. إبراهيم الإسناوي ص٢٠٥ ـ٢٢٠.

(٢) أشار سعود الزدجالي (ينظر: التركيب الشرطي في النحو والأصول ص١٨٣، ١٩٢) أن دراسة الأصوليين لهذه المسألة كانت دلالية متعمقة، وأنهم سمَّوْها "تعليق التعليق"، وهي أشمل من دراسة النحْويين التي كانت وظيفيّة نحوية.

(٣) منهم: تقي الدين السبكي(ت٧٥٦هـ)، وابن هشام(ت٧٦١هـ)، والزيلعي(ت١١٨٨هـ)، ورسائلهم بعض مراجعي. وهناك بحث معاصر بعنوان: (اعتراض الشرط على الشرط بين الفقهاء والنَّحْويين) لأستاذي د. إبراهيم الإسناوي.

(٤) ينظر: اعتراض الشرط على الشرط له ص٣٤، ٣٥. والرسالة برمّتها نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر، والزيلعي في مأخذ الضبط.

(٥) كذا أخرجهما ـ من الباب خلافًا لابن مالك ـ السبكي(ت٧٥٦هـ) في رسالته "بيان حكم الربط في اعتراض الشرط" ص٢٦٣؛ لتقدم الجواب أو دليله على الشرطين.

تنوير:

* ذكر ابن مالك أنه إذا توالى شرطان استُغني بجواب سابقهما، وثاني الشرطين لفظًا أولُهما معنى. وعلّل ـ لاستغناء ثاني الشرطين عن الجواب ـ بأنه مقيِّد للأول تقييد الحال، والحال لا جواب لها، وساق بعض شواهد استدركها عليه ابن هشام.
* و"اعتراض الشرط على الشرط" مسألة درسها النحْويون، وعُني بها الأصوليون أيما عناية؛ لما لها من أثر جليّ في تحديد الحكم الفقهيّ، وقد أفردها بعض العلماء برسالة خاصّة.

*****

المبحث الرابع

تعليق العامل

تعليق الأفعال: "نَظَرَ وَتَفَكَّرَ وَأَبْصَرَ وَسَأَلَ"

نقل ابن عاشور((١)) نصًّا من "التسهيل" يجيز تعليق بعض الأفعال في الاستفهام، وتتمّة نصّ ابن مالك: (ويشاركُهُنَّ فيه مع الاستفهام: "نَظرَ" و"أبْصرَ" و"تفكّرَ" و"سَأل"، وما وافقهنَّ، أو قاربهنَّ، لا ما لم يقاربْهن، خلافًا ليونس...) ((٢)).

*****

التعليق: ترك العمل في اللفظ لمانع((٣))، وتشتهر به الأفعال القلبية المتصرفة، ويشاركها فيه بعض الأفعال إذا أعقبها استفهام، وهي((٤)):

. "نظر"((٥)): سواء أكان النظر بالعين، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾١٩الكهف، أم بالقلب، نحو قوله تعالى: ﴿فَانْظُرِيْ مَاذَا تَأْمُرِيْنَ﴾33النمل.

. "أبصر": نحو قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ*بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ﴾٥، ٦القلم.

. "تفكَّر": نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾١٨٤الأعراف.

. "سأل": نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّيْنِ﴾١٢الذاريات.

. وما وافقهن، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾٥٣يونس.

. وما قاربهن، نحو قوله تعالى: ﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾٧الكهف.

*****

(١) ينظر: التحرير والتنوير ٢٨٩/٢. ونصّه: (قال في "التسهيل": "ويشاركهن فِيهِ - أَي: فِي التَّعْلِيقِ - مَعَ الِاسْتِفْهَامِ: نَظَرَ وَتَفَكَّرَ وَأَبْصَرَ وَسَأَلَ). وينظر رأي يونس بن حبيب(ت١٨٢هـ) في مصادر منها: الكتاب ٤٠٠/٢، وشرحه للسيرافي ١٦٦/٣، والإنصاف للأنباري ٥٨٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣٢/٤، وشرح الكافية للرضي ١٦٦/٤.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٧٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان٩٠/٦، وشفاء العليل للسلسيلي٤٠٠/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٨٩/٢، ٩٠، والمساعد لابن عقيل٣٦٩/١، وشفاء العليل للسلسيلي٤٠٠/١.

(٥) وينظر: البحر المحيط٢٣٦/٨.

وقد استدرك أبو حيان(ت٧٤٥هـ) جملة أمور((١)) على ابن مالك:

* قصر ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) تعليق الأفعال غير القلبية على "سل"، و"انظر"((٢)).

*"نظر" البصرية لا تعلّق؛ فهي هنا بمعنى الفكر.

*ولا يتعين أن يكون . في آية سورة القلم . تعليقٌ لأبصر؛ إذ يحتمل أن تكون "أيكم" موصولةً، وليست استفهاميةً، وتكون مفعولًا به، والباء زائدة، وصدر الصلة محذوف، والتقدير: فستبصر ويبصرون الذي هو المفتون منكم((٣)).

*قصرَ تعليق هذه الأفعال على الاستفهام، وليس كذلك، فقد أجاز النحْويون في ﴿أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾١٨٤الأعراف أن تكون "ما" نافية، والجملة في موضع نصب.

*و"تفكّر" من أفعال القلوب((٤))، فلا ينبغي أن تذكر مع "نظر" و"أبصر" البَصَرِيِّيْنِ.

*ولا يتعيّن أن يكون ثمَّة تعليق في آية سورة الملك، بل يجوز أن تكون "أَيُّكُمْ" موصولة، حذف صدر صلتها، فبنيت، وهي بدل من ضمير الخطاب؛ بدل بعض من كل، والعائد محذوف، والتقدير: "ليبلوكم الذي هو أحسن عملًا منكم"((٥)).

*****

(١) ينظر: التذييل والتكميل٦/٩٠، ٩١، ١٠٤، وارتشاف الضرب٤/٢١١٧.

(٢) ينظر: شرح الجمل له١/٣٢٠، ٢/٤٢٥، والتذييل والتكميل٦/٨٨. ونقلوا (ينظر: التذييل والتكميل٦/٨٨، وشرح التسهيل للمرادي ص٣٨٧) أنّ ابن خروف(ت٦٠٩هـ) نصّ على تعليق "انظر".

(٣) وينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٣٨٧.

(٤) لكنها ليست من أفعال الباب؛ لذا استدركها ابن مالك (ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٣٨٧).

(٥) وينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٣٨٧.

وبالنظر في تفسيره البحر المحيط يتبين لنا ما يلي:

*فيما يخصّ قوله تعالى:﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾[١٩الكهف] ذكر ـ في موضعين((١)) ـ أن النظر يطلق على الرؤية، ويعلّق وإن لم يكن من أفعال القلوب، ويتَعَدّى بإلى، وَالْجُمْلَةُ الْمُعَلَّقُ عَنْهَا الْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرّ. وقال في ثالث: (﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ نَظَرِ الْعَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ نَظَرِ الْقَلْبِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ معلّق عنها الفعل. و﴿أَيُّهَا﴾ استفهام مبتدأ، و﴿أَزْكَى﴾ خَبَرُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿أَيُّهَا﴾ مَوْصُولًا مَبْنِيًّا مَفْعُولًا لِيَنْظُرَ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ). فما قال به ابن مالك، واستدركه عليه أبو حيّان ـ عاد ليقول به في تفسيره!

* وابن مالك لم يدِّعِ أنه لم يُسبق في النصّ على تعليق أفعال ليست قلبية متصرفة.

*ولم تشر عبارتُه إلى تعيّن التعليق فيما أورد من شواهد.

*****

<u>تنوير</u>:

*تشتهر الأفعال القلبية المتصرفة بالتعليق، ويشاركها فيه بعض الأفعال إذا أعقبها استفهام، وهي: "نظر"، و"أبصر"، و"تفكَّر"، و"سأل"، وما وافقهن "استنبأ"، وما قاربهن "بَلا".

*استدرك أبو حيان أمورًا على ابن مالك، بعضها ظهر فيه التحامل الواضح.

*****

(١) ينظر: البحر المحيط١/٣١٦، ٧/٧٠.

المبحث الخامس

حذف حرف من التركيب

حذف اللام من جواب "لو" المثبت

قال ابن عاشور:

وَحَذْفُ هَذِهِ اللَّامِ قَلِيلٌ إِلَّا إِذَا وَقَعَتْ "لَوْ" وَشَرطُهَا صلَةً لموصول، فَيَكْثُرُ حَذْفُ هَذِهِ اللَّامِ لِلطُّولِ، وَهُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي "التَّسْهِيلِ"، وَتَبِعَهُ الرَّضِيُّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافًا خافُوا عَلَيْهِمْ﴾[٩النِّسَاء]، وَإِنْ قَالَ الْمُرَادِيُّ((١)) وَالدَّمَامِينِيُّ فِي شَرْحَيْهِمَا: إِنَّ هَذَا لَا يُعْرَفُ لِغَيْرِ الْمُصَنِّفِ)((٢)).

*****

نصَّ ابنُ مالك ـ في التّسهيل((٣)) ـ على أنَّ جواب "لو" إذا كان فعلًا مُثبتًا قُرنَ غالبًا بلامٍ مفتوحة، ولا تحذف غالبًا إلا في صلةٍ. وفي شرحه استشهد ـ لثبوت اللام على الأكثر ـ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾[٢٣الأنفال]، مبيّنًا أنها قد((٤)) تخلو منها كقوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾[١٥٥الأعراف]، و﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافًا خافُوا عَلَيْهِمْ﴾[٩النِّسَاء].

وقد أشار غير واحد من شرّاح التسهيل إلى أن التّقييد بالصّلة لم يرد في بعض نسخ "التّسهيل":

(١) النسخة المحققة من شرحه التي اعتمد عليها البحث (تح: محمد عبدالنبي عبيد) تنتهي بباب التحذير والإغراء.

(٢) التحرير والتنوير٢٧/٣٢٥. وأشار إلى أنها لام زائدة لا تفيد إلا التوكيد، فكان حذفها إيجازًا في الكلام.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد ص٢٤١، وشرحه لابن مالك ٤/١٠٠.

(٤) نصَّ على قلّته في شرح الكافية الشافية٣/١٦٣٩.

*وتابع ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) أبا حيان(ت٧٤٥هـ) في أنّ الصواب حذفه((١))؛ لأن حذف اللام من الفعل المثبت الواقع جوابًا لـ"لو" ـ كثير في كلام العرب، ونطق به القرآن الكريم.

*وتعجّب ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)من تعقّب شيخه أبي حيان لابن مالك في هذا التقييد((٢)).

*وانتقد الدماميني(ت٨٣٧هـ) استثناء الصلة بأمور، منها: (وأنَّ التَّقييدَ بالصِّلةِ لا يُعرَفُ لغيرِ المصنِّفِ)((٣)).

*وصحح الأزهري(ت٩٠٥هـ) حذف هذا القيد، مشيرًا إلى أن بعضهم سمَّى هذه اللام "لام التسويف"، فإسقاطها يدل على التعجيل((٤)).

وقد تبع الرضي(ت٦٨٦هـ) ابن مالك، قال: (وإن وقعتْ "لوْ" ـ مع ما في حيِّزها ـ صلةً، فحذف اللام كثير، نحو: "جاءني الذي لو ضربته شكرني"؛ وذلك للطول) ((٥)).

*****

تنوير:

*نصَّ ابن مالك ـ في بعض نسخ "التسهيل" ـ على أنَّ جواب "لو" إذا كان فعلًا مُثبتًا قُرنَ غالبًا بلامٍ مفتوحة، ولا تحذف غالبًا إلا في صلةٍ، وتبعه ـ في ذلك ـ الرضيّ، معتلًا للحذف بالطول.

*وقد أشار غير واحد من شراح التسهيل إلى أن التّقييد بالصلة لم يرد في بعض نسخ "التسهيل"، وأنه هو الصحيح.

*****

(١) ينظر: المساعد٣/١٩٥.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد٩/٤٤٤٨ (وأحال محققه على التذييل والتكميل ٦/٩٣٧ "تح د. عبدالحميد الوكيل"). ولم يعرض أبو حيان لهذا القيد في مختصره ارتشاف الضرب ٤/١٩٠١.

(٣) تعليق الفرائد(المخطوط) ورقة٣١٣، ولم تتضمنها محققة د. المفدى التي انتهت بباب الاشتغال.

(٤) ينظر: موصل النبيل إلى نحو التسهيل٤/١٦٠٧.

(٥) شرح الكافية٤/٤٥٤.

الْعَطْفُ عَلَى ضمير مَجْرُور بِدُون إِعَادَة الْجَارّ

ذكر ابن عاشور((١)) أن الْعَطْفَ عَلَى الْمَجْرُورِ بدُونِ إِعَادَةِ الْجَارِّ محلّ خلاف بين أَئِمَّةِ النَّحْوِ:

*أَبَاهُ جُمْهُورُ النَّحْويين، حَتَّى قَالَ الْمُبَرِّدُ: "لَوْ قَرَأَ الْإِمَامُ بِهَاتِهِ الْقِرَاءَةِ لَأَخَذْتُ نَعْلِي، وَخَرَجْتُ مِنَ الصَّلَاةِ"((٢)). وَهَذَا مِنْ ضِيقِ العَطَنِ، وَغُرُورٍ بِأَنَّ الْعَرَبِيَّةَ مُنْحَصِرَةٌ فِيمَا يَعْلَمُهُ.

*وأجازه الكُوفِيُّونَ، وَوَافَقَهُمْ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، مِثْلُ ابْنِ مَالِكٍ((٣))(وَلَقَدْ أَصَابَ ابْنُ مَالِكٍ فِي تَجْوِيزِهِ الْعَطْفَ عَلَى الْمَجْرُورِ بِدُونِ إِعَادَةِ الْجَارِّ)((٤))، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ حَمْزَةَ((٥)): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ﴾[النِّسَاء١]، وَقَدْ أَجَازَهَ أَجَازَهَ الزَّمَخْشَرِيُّ هُنَا، وَفِي((٦)) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾[النِّسَاء٧٧].

*****

*اختلف النّحْويون في العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض، فنسبوا إلى البصريين قصره على ضرورة الشعر((٧))، وللكوفيين إجازته في الكلام((٨))على قبح وضعف((٩)).

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير ٢/٢٤٦، ٤/٢١٨.

(٢) لم أجد هذه العبارة إلا في بعض التفاسير: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي٥/٣، وفتح القدير للشوكاني١/٤٨٠.

(٣) ينظر كتبه: شرح التسهيل ٣/٣٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٩، ١٣٥٤، وشواهد التوضيح ص١٠٩.

(٤) التحرير والتنوير ٤/٢١٨.

(٥) القراءة لحمزة الزيات(ت١٥٦هـ) وآخرين. ينظر: معجم القراءات. د. عبد اللطيف الخطيب ٢/٦.

(٦) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل١/٥٣٦.

(٧) ينظر: الكامل للمبرد٣/٣٠، واشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص١٣٠، ومجالس العلماء له ص٢٤٦، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١١٨، والتبيان للعكبري١/٣٢٧.

(٨) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص١٣٠، واللباب للعكبري١/٤٣٣، وإعراب القراءات الشواذ له ١/٤٦٣، وشرح الكافية للرضي٢/٣٣٦.

(٩) ينظر: الكامل للمبرد٣/٣٠(وعبّر عنهم بغير البصريين)، ومجالس العلماء للزجاجي ص٢٤٦، =

*وفيما يلي موقف بعض أعلام النحويين من ذلك العطف، وتلك القراءة:

- عبارة الفراء(ت٢٠٧هـ) في معانيه((١)) تقبّح ذا العطف، وتقصره على ضرورة الشعر.
- ونصُّ الأخفش(ت٢١٥هـ) في معانيه((٢)) يجعله مرجوحًا.
- وقال المبرد(ت٢٨٩هـ) عن القراءة: (وهذا ممّا لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر)((٣)).
- ونعت الزجاج(ت٣١٥هـ) القراءة((٤)) بأنها خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ عظيم في أمْر الدين أيضًا.
- وكذا وافقت القراءة - عند الفارسي(ت٣٧٧هـ)- ضعيفًا في القياس، قليلًا في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن((٥)).
- والتمس ابن جني(ت٣٩٢هـ) وجهًا للقراءة، ثم قال: (ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك، وأقرب، وأخف، وألطف) ((٦)).
- وذكر العكبريُّ(ت٦١٦هـ) أن القراءة ضَعِيفَة، والقارئ بهَا كوفيٌّ؛ تَنْبِيهًا على أصولهم((٧)).
- وقد تعقب ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) المبرّد في ردّه هذه القراءة، قال:

=

والتبيان للعكبري ١/٣٢٧.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٣.

(٣) الكامل في اللغة والأدب ٣/٣٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٦.

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/١٢١.

(٦) الخصائص ١/٢٨٦ (وأبو العباس كنية المبرد). وينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ص٧٩.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٣٣.

(وهذا القول غيرُ مَرْضيّ من أبي العباس؛ لأنّه قد رواها إمامٌ ثِقَةٌ، ولا سبيلَ إلى رَدِّ نَقْلِ الثقة، مع أنّه قد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السّبْعة .... وإذا صحّت الروايةُ لم يكن سبيلٌ إلى رَدّها)[(١)].

- وقال الرضي(ت٦٨٦هـ): (والظّاهر أن حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي)[(٢)].

*****

*وَقد التمس بعضهم وجهًا للقراءة تحمل عليه؛ فقيل[(٣)]: هِيَ وَاو الْقسم، الْقسم، وَجَوَابه مَا بعْدهَا، وَقيل[(٤)]: أَرَادَ إِعَادَة "الْبَاء" فحذفها.

*****

*ونُسب[(٥)] إلى الجرمي(ت٢٢٥هـ) القول بجواز العطف على الضمير المجرور المتّصل بلا إعادة الجار، إذا أكد بالضمير المنفصل المرفوع، نحو: مررت بك أنت وزيد.

*****

*ومنعه الزمخشري(ت٥٣٨هـ) مبيِّنًا[(٦)] أنه غير سديد، ونفى القوة عن القراءة "ليست بتلك القوية"، واصفًا حملها على تقدير تكرير الجار بأنه تمحّلٌ لصحتها، يقول:

(١) شرح المفصل ٢/٢٨٣.
(٢) شرح الكافية ٢/٣٣٦.
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/٤٣٣، وإعراب القراءات الشواذ له ١/٣٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤٤، ٢/٢٨٣. وقد ضعّفه العكبري في التبيان ١/٣٢٧، والرضي في شرح الكافية ٢/٣٣٦.
(٤) ينظر: مجاز القرآن ١/١١٣، والحجة لابن خالويه ص١١٩، والخصائص ١/٢٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤٤، ٢/١٩٨، ٢٨٣. وضعّفه الرضي في شرح الكافية ٢/٣٣٦.
(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٦.
(٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص١٦٢، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/٤٦٢.

(والجرّ على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد؛ لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: "مررت به وزيد"، و"هذا غلامه وزيد" شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب تكرير العامل، كقولك: "مررت به وبزيد"، و"هذا غلامه وغلام زيد"، ألا ترى إلى صحة قولك: "رأيتك وزيدًا"، و"مررت بزيد وعمرو"، لما لم يقو الاتصال؛ لأنه لم يتكرر. وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار) [(١)].

وانتهى ابن مالك[(٢)] إلى جواز العطف على المضمر المجرور بدون إعادة الجار، مشيرًا إلى أنه رأي بعض النحويين.

*****

تنوير:

*نسبوا إلى البصريين رد عطف الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، وقصْره على ضرورة الشعر.. ولبعض النَّحْويين عبارات متجاوزة في حق الإمام حمزة وقراءته تلك!

*ونسبوا إلى الكوفيين إجازته في الكلام على ضعف.

*وقد التمس بعض النحويين وجهًا تحمل عليه القراءة، بعيدًا عن هذا العطف.

* منع الزمخشري التركيب، وضعّف القراءةَ، ومحاولةَ حملها على وجه آخر.

*وافق ابن مالك من أجازوا العطف على المضمر المجرور بدون إعادة الجار.

*****

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل١/٤٦٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل٣/٣٧٦، وشرح الكافية الشافية٣/١٢٤٩. نصّ على أنه رأي يونس والأخفش والكوفيين، ووافقهم الشلوبين.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الرابع ٢٠١٩م

المبحث السادس

حذف كلمة أو جملة

حذف ما أضيفت إليه "كلّ"

قال ابن عاشور: (.. "كُلٌّ" مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ الْإِضَافَةَ، فَإِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نُوِّنَتْ تَنْوِينَ عِوَضٍ عَنْ مُفْرَدٍ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي "التَّسْهِيلِ". وَلَا يُعَكِّرُ عَلَيْهِ أَنَّ "كُلّ" اسْمٌ مُعْرَبٌ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ قَدْ يُفِيدُ الْغَرَضَيْنِ، فَهُوَ مِن اسْتِعْمَالِ الشَّيْءِ فِي مَعْنَيَيْهِ)[(١)].

*****

"كُلٌّ" لفظٌ دائرٌ في كتابِ اللهِ تعالى، عرَضَ لهُ ابنُ عاشورٍ في مواطنَ بيَّنَ فيها:

*أنَّه اسْمٌ دَالٌّ عَلَى الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، وَأنهُ مُبْهَمٌ يَتَعَيَّنُ بِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ.

*وأنهُ إذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عوّضَ عَنْهُ تَنْوِينَ "كُلٍّ"، وَهُوَ التَّنْوِينُ الْمُسَمَّى "تَنْوِينَ عِوَضٍ"؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَهُوَ عِوَضٌ عَنْهُ.

*وَهَذَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ يُقَدَّرُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ مِنْ لَفْظِهِ[(٢)].

*و"كُلٌّ" لفظٌ مُلَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ، لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا[(٣)].

وذكر ابن مالك[(٤)] أن هناك أسماءً لازمت الإضافة معنىً، وتفارقها لفظًا في بعض الأحوال، منها: "كلٌّ" غيرَ واقعٍ توكيدًا أوْ نعتًا، وهو ـ عند التجرّد ـ منويّ الإضافة على المشهور في استعماله، فلا يدخل عليه "أل" إلّا

(١) التحرير والتنوير ١٣٢/٣.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ٤٢/٢. وقد قدر ابن عاشور ـ حسب المفهوم من السياق والمقام ـ المضاف إليه المحذوف في عدة مواطن: ٦٨٥/١، ٣٤/٥، ١٩٤/١٥، ٣٤٨/١٦، ٦٠/١٧، ١٤٣، ٤٦/١٨، ٢٥/٢٣، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٨٠، ١٦٢/٢٤، ٤٠/٢٦، ٢٩٧.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير ٤١٠/١.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد ص١٥٨، وشرحه لابن مالك٢٤٥/٣، وشرح الكافية الشافية له٩٤٩/٢. وذكر أن الأخفش ـ ووافقه الفارسي ـ حكى تنكير "كلّ" وانتصابه حالًا؛ وعليه تدخله "أل".

في كلام المتأخرين((١)). وأشار إلى أنَّ بعض ناقص الدلالة يختص بتعويض التنوين مما كان مضافًا إليه((٢))، فيبقى المضاف مع العوض على الحال التي كان عليها مع المعوّض منه من إعراب أو بناء، فمن الباقي على الإعراب "كلّ" في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِيْنَ﴾[٨٧النمل]، ومن الباقي على البناء: "يومئذٍ"، و"حينئذٍ".

*****

تنوير:

*"كلّ" ـ غيرَ واقعٍ توكيدًا أوْ نعتًا ـ اسمٌ لازم الإضافة معنىً.

*وهو ـ عند التجرد ـ منوي الإضافة على المشهور في استعماله، فلا يدخل عليه "أل" إلا في كلام المتأخرين.

*يبقى "كلّ" مع العوض على حالة الإعراب التي كان عليها مع المعوّض منه.

*****

(١) وينظر: التحرير والتنوير١/٤١٠. ولعل ابن مالك يعني بالمتأخرين نحو ابن الشجريّ في أماليه١/٢٣٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٥٠.

حذف ما أضيفت إليه "بعدُ"

قال ابن عاشور:

(وَبِنَاءُ "بَعْدُ" عَلَى الضَّمِّ يَقْتَضِي تَقْدِيرَ مُضَافٍ إِلَيْهِ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ السَّابِقُ، عَلَى مَا دَرَجَ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي "الْخُلَاصَةِ"، وَحَقَّقَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي "شَرْحِهِ عَلَى قَطْرِ النَّدَى")[(١)].

*****

*وردَ لفظ "بعد" في "الخلاصة" في مواضع أربت على الأربعين، ومما جاءت فيه "بعدُ" مبنيَّةً على الضمّ[(٢)]:

.وقدْ يُقالُ: "سعدَا" و"سعدوا" والفعلُ للظَّاهرِ بعدُ مسنَدُ
.كذا إذا الفعلُ تلا ما لمْ يردْ ما قبلُ معمولًا لمَا بعدُ وُجدْ
.ومصدرُ العادمِ بعدُ ينتصبْ وبعدَ "أفعِلْ" جرُّهُ بالبَا يجبْ
.بحذفِها وفَرْهُ بعدُ، واحظَلا ترخيمَ ما منْ هذهِ الهَا قدْ خلَا
.ونصبوا بـ"إذن" المستقبلَا إنْ صدّرتْ والفعلُ بعدُ موصلَا

وبناء "بعدُ" على الضمِّ يقتضي تقدير مضافٍ إليه محذوف، يُفهم من السياق، فالتقدير فيما سبق: والفعل ـ بعدَ اتصاله بألف الاثنين، وواو الجماعة، ونحوهما ـ مسند للظاهر عند بعضهم.. وكذا إذا تلا الفعلُ المشغولُ حرفًا لن يرِد الاسمُ الذي قبله معمولًا للفعل الذي وُجدَ بعده.. وهكذا.

*وذكر ابن مالك[(٣)] أن لفظي "قبلُ" و"بعدُ" يُقطعان عن الإضافة لفظًا وينوى معناهما إذا عُلم المضاف إليه، ولم يُقصد إبهام، كَقوله تعالى[(٤)]: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[الروم٤]؛ وبذا يستوجبان البناء على الضم، وذلك أن لهما

(١) التحرير والتنوير ٢٢/٧٨.
(٢) ينظر: متن الألفية ـ على الترتيب ـ الصفحات: ١٥، ١٧، ٣١، ٤٠، ٤٤.
(٣) ينظر: شرح التسهيل٣/٢٤٣، وشرح الكافية الشافية٢/٩٦٤.
(٤) والتقدير: مِنْ قَبْلِ دولةِ الفرسِ على الرّومِ، وَمِنْ بَعْدِ دولةِ الرّومِ على الفرسِ. ينظر: جامع البيان للطبري ٢٠/٧٤، ومغني اللبيب٦/٤١٥، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص١٣٣.

مناسبة للحرف معنوية ولفظية؛ معنوية من قِبَل أنهما لا يفهم تمام المراد بهما إلا بما يصحبهما؛ ولفظية مِن قِبَل جمودهما، وكونهما لا يثنيان، ولا يجمعان، ولا ينعتان، ولا يخبر عنهما، ولا ينسب إليهما، ولا يضافان. ومقتضى هاتين المناسبتين أن يبنيا على الإطلاق، لكنهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير فاستحقا إعرابًا في حال، وبناء في حال. وكان حال ترك الإضافة لفظًا وإرادتها معنى ـ أليق بالبناء؛ لأنها على خلاف الأصل، وبناء الاسم على خلاف الأصل؛ فجمع بينهما التناسب، وكان بناؤهما على حركة؛ لأن لهما أصلا في التمكن، ولولاه لم يفارقهما البناء، وكانت الحركة ضمة لئلّا يلتبس الإعراب بالبناء؛ وذلك أنهما إذا كانا معربين فلا تدخلهما ضمة، وإنما تدخلهما فتحة أو كسرة، كنحو: جئت قبلَك، ومِنْ قبلِك.

*****

وقد مثَّلَ ابن هشام(ت٧٦١هـ) للمبنيِّ على الضمِّ بكلمتي "قبلُ" و"بعدُ" مبيِّنًا أن لهما أربع حالات، رابعها البناء على الضمِّ إذا حُذف الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَنُوِي مَعْنَاهُ دون لَفظه((١)).

*****

تنوير:

* استعمل ابن مالك "بعْدُ" مبنيًّا على الضمّ ـ في خلاصته ـ كثيرًا.
* وذكر أن لفظي "قبلُ" و"بعدُ" يُقطعان عن الإضافة لفظًا وينوى معناهما إذا عُلم المضاف إليه، ولم يُقصد إبهام؛ وبذا يستوجبان البناء على الضم. وبذا ورد التنزيل الكريم.

*****

(١) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام٣/١٥٩، وشرحه لقطر الندى ص٢٦، ولشذور الذهب ص١٣٣.

حَذْفُ خَبَر "إِنَّ"

في سياق تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ الذينَ كفَرُوا بالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهمْ وإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيْزٌ﴾[٤١فصلت] ـ ذكر ابن عاشور((١)) أنَّ حَذْفَ خَبَرِ "إِنَّ" ـ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ـ وَارِدٌ فِي الْكَلَامِ، مبيِّنًا أنَّ سيبويه((٢)) قد أجازه، وتبعه الجمهور((٣))، وساق شواهد للحذف ذيّلها ببيان أن ابن مالك قد استشهد ـ في شرح التّسهيل((٤)) ـ بآية سورة "فصِّلت" لحذف خبر "إنَّ".

*****

نصّ ابن مالك ـ في التّسهيل((٥)) ـ على أنه إذا عُلم((٦)) خبر "إن" وأخواتها جاز حذفه مطلقًا، خلافًا لمن اشترط تنكير الاسم، وبيَّن ـ في شرح التسهيل((٧)) ـ أنَّ مراده بالإطلاق: أن الحذف لا يتقيد: . لا بكون الاسم نكرة، خلافًا لقوم زعموا أنَّ شرط جواز الحذف كون الاسم نكرة.
. ولا بكون الخبر ظرفًا.

*****

واشتراط التنكير لجواز حذف خبر "إنَّ" منسوب إلى الكوفيين((٨))، مستندين إلى كثرة ما جاء كذلك. وممن اشترطوا كون الخبر المحذوف ظرفًا: ابنُ يعيش(ت٦٤٣هـ)، قال: (اعلم أن أخبارَ هذه الحروف إذا كانت ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ـ فإنّه قد يجوز حذفُها، والسُّكوت على أسمائها دونها؛ وذلك لكثرةِ استعمالها والاتّساع فيها على ما ذكرناه، ودلالةِ قَرائنِ الأحوال عليها)((٩)).

---

(١) التحرير والتنوير ٢٤/٣٠٧، وينظر ٦/٢٦٩.
(٢) ينظر: الكتاب ٢/١٤١، ١٤٢.
(٣) ينظر مثلًا: المفصل للزمخشري ص٤٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٦٠، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٧٦.
(٤) ينظر: ٢/١٥.
(٥) ينظر: ص٤٢.
(٦) وقيده (في شرح الكافية الشافية ١/٤٧٥) بأن يدلَّ عليه دليل. قلت: وهو مفضٍ إلى العلم به.
(٧) ينظر: ٢/١٤، ١٥.
(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٦٠، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٤/٣٧٦.
(٩) شرح المفصل ١/٢٥٩، وينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٤/٣٧٧.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الرابع ٢٠١٩م

وأمثلة سيبويهِ(ت١٨٠هـ) تدْعمُ ما انتحاه ابن يعيش؛ فالخبر المحذوف فيها ظرف((١))، لكنْ يرد على هذا الرأي الذي يشترط ظرفية الخبر المحذوف ـ شواهد ساقها ابن مالك، الخبر المحذوف فيها ليس ظرفًا، ويقول الرضي(ت٦٨٦هـ): (لا مُلجئَ إلى جعلِ جميعِ الأخبارِ المحذوفةِ ظروفًا، فلمَ نرتكبُهُ؟! بلْ نُقدِّرُ ما يَستقيمُ بهِ معنى الكلامِ، ظرفًا كانَ، أوْ لَا) ((٢)). ومعه حقّ، فهذا أمر تقتضيه طبيعة تراكيب اللغة، وتفرضه متطلّبات السياق، فلمَ نحجِّر واسعًا؟!

*****

ونصل إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الذينَ كفَرُوا بالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهمْ وإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيْزٌ﴾[٤١فصلت] لننظر فيما تيسر لنا من كتب التفسير وإعراب القرآن الكريم قديمها ومعاصرها ـ كيف تأول ذووها خبر إن في الآية الكريمة، فنخلص إلى ما يلي:

١. كثيرون قالوا: إنه محذوف، وسبب الحذف أن المعنى مفهوم((٣))، وقد طال الكلام((٤))، وغرض الحذف: الإبهام((٥))؛ لتذهب النفس فيه كل مذهب.
٢. واختلفوا في تقدير المحذوف، فقدّره بعضهم مفردًا، وقدّر بعضهم جملة فعلية "فعلها ماضٍ، أو مضارع"، وقدر آخرون المحذوف جملة اسمية، واجتهدوا في التأويل بما يناسب السياق على النحو التالي:

(١) ينظر: الكتاب٢/١٤١، ١٤٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ: عضيمة١/٤٩٨.
(٢) ينظر: شرح الرضي كافية ابن الحاجب٤/٣٧٧.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء٣/١٩(واختاره)، ومعانى القرآن للأخفش٤/٩، والبحر المحيط٥/٢٥٤.
(٤) ينظر: جامع البيان للطبري٢١/٤٨٥ (واختاره).
(٥) ينظر: التذييل والتكميل٥/٥٠، ١٠/١٨٤.

أ. المفرد: قدرت الكلمات التالية:

معاندون[(١)]..هالكون[(٢)]..معذبون[(٣)]..مُهلَكون[(٤)].. و"مخلدون في النار" ؛ لدلالة ما قبله [(٥)].

ب . الجملة الفعلية: قدرت الجمل الفعلية التالية:

كفروا به[(٦)].. يعذبون[(٧)].. خسروا أو أُهلكوا ونحوه[(٨)].. نجازيهم[(٩)]. نجازيهم[(٩)].

ج . جملة اسمية: تستفاد من ثلاث الآيات الكريمة: ﴿إِنَّ الذِينَ يُلحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ القِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لمَّا جَاءهُمْ وَإِنَّهُ لكِتَابٌ عَزِيزٌ * لا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ فصلت ٤٠ -٤٢، والتقدير[(١٠)]:إن الذين كفروا بالقرآن - وهو حقٌّ كلُّه - مصيرهم إلى النار، أو عقابهم شديد، أو عذابهم أليم.

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن٢/١١٢٧، والبحر المحيط٩/٣١٠، والدر المصون٩/٥٢٩.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن٢/١١٢٧، والبحر المحيط٩/٣١٠، واختاره الدعاس وزميلاه٣/١٧٦.

(٣) ينظر: الدر المصون٥/٥٤٥، ٩/٥٢٩. وقد وجَّه الأستاذ الدرويش (في إعراب القرآن الكريم وبيانه٨/٥٧٠) تقدير المحذوف (معذبون أو هالكون). وينظر: الجدول لصافي٢٤/٣٧٠، واختاره د. الخراط في المجتبى ص١١٢٦.

(٤) ينظر: الدر المصون٩/٥٢٩، والجدول لصافي٢٤/٣٧٠.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٤/٤٤"ونسبه للكسائي"، والبحر المحيط لأبي حيان٩/٣١٠، والدر المصون٩/٥٢٩ (وقدره جملة فعلية: "يخلدون في النار"؛ ولعله تحريف من الناسخ).

(٦) تقدير أبي عثمان عمرو بن عُبيد(ت١٤٤هـ)، واستجاده عيسى بن عمر(ت١٤٩هـ).(ينظر: معانى القرآن للأخفش٤/٩، وجامع البيان للطبري٢١/٤٨٥، والبحر المحيط٩/٣١٠، ومغني اللبيب٦/٨٤)؛ فقدَّر الخبرَ مِنْ جنسِ الصلةِ، وفيه نظرٌ؛ من حيث اتحادُ طرفي الجملة في المعنى من غيرِ زيادةِ فائدةٍ (ينظر: الدر المصون٩/٥٢٩).

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري٢/٣٤١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٤/٤٤، ومشكل إعراب القرآن لمكي٢/٦٤٢.

(٩) ينظر: تفسير الجلالين ص٦٣٥، وإعراب القرآن الكريم وبيانه٨/٥٧٠.

(١٠) ينظر: "من إيجاز الحذف في القرآن الكريم" في مجلة مجمع الخالدين(٣٥/٥١) للدكتور: الحَوفي(ت١٩٨٣م).

٣. وذكر بعضهم أن الخبر مذكور، فلا حاجة لتقديره، وهو قوله تعالى:

أ. ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ ((١)).

ب . ﴿لَا يَخْفَوْنَ عليْنَا﴾ ((٢)).

ج . ﴿لَا يَأْتِيْهِ البَاطِلُ﴾ ، أو ﴿مَا يُقالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِك﴾ ((٣))، ﴾((٣))، والعائد محذوف تقديره: " لَا يَأْتِيْهِ البَاطِلُ منْهُم"، و"ما يُقال لك في شَأنِهم إلاَّ ما قد قيل للرسلِ مِنْ قبلِك".

تنوير:

*القول بحمل آية سورة فصّلت على حذف خبر إن ـ على ما ذهب إليه الشيخان ابن مالك وابن عاشور ـ هو قول كثير من أهل العلم.

*وأن معتمدهم في القول بالحذف في آية سورة "فصلت" قانون الحذف البليغ؛ فهم المتلقي، فسلك النص الكريم طريق الحذف؛ ليستثار العقل في تحديد مصير أصحاب هذا الجرم الشنيع، فيكون ذلك أبشع في تقرير مصيرهم، وأردع في الزجر عن انتهاج سبيلهم.

*وأن بعضهم يرى أنه لا حاجة لتقدير خبر محذوف في الآية الكريمة؛ ففي الآيات التالية خبر يناسب اسم إنّ. وهو خلاف الراجح عند جمهور أهل العلم. والله أعلم بمراده.

(١) نسب إلى أبي عمرو بن العلاء(ت١٥٦هـ) (ينظر: معاني القرآن للفراء١٩/٣، وللأخفش٩/٤، وجامع وجامع البيان٤٨٥/٢١، وإعراب القرآن للنحاس٤٤/٤، ومشكل إعراب القرآن لمكي٦٤٢/٢، والبيان للأنباري٣٤١/٢، والبحر المحيط٣٠٩/٩، وإعراب القرآن الكريم وبيانه٥٧٠/٨). وقد رده الحَوْفيُّ(ت٤٣٠هـ)"ينظر: البحر المحيط٣٠٩/٩"، وذكر السّمين (في الدر المصون٥٢٩/٩) أنه استُبعد من وجهين: لكثرة الفواصلِ، ولتقدُّمِ مَنْ تَصِحُّ الإشارةُ إليه بقوله: ﴿أولئك﴾، وهو قولُه: ﴿والذين لاَ يُؤْمِنُونَ﴾، واسمُ الإشارةِ يعودُ على أقربِ مذكورٍ، وذكر ابن هشام (في مغني اللبيب٨١/٦) أنه مستبعد.

(٢) هذا مقتضى قول الزمخشري(ينظر: الكشاف٢٠١/٤، والبحر المحيط٣١٠/٩، والدر المصون٥٢٩/٩، المصون٥٢٩/٩، ومغني اللبيب٨٤/٦)، واختاره محيي الدين الدرويش (إعراب القرآن وبيانه٥٦٩/٨).

(٣)اختاره أبو حيان في البحر المحيط٣١٠/٩، وينظر: الدر المصون٥٣٠/٩، ومغني اللبيب٨٤/٦ (واستبعد أولهما)، وإعراب القرآن الكريم وبيانه٥٧٠/٨.

*والرأي أنه لا مُلجئَ إلى تقدير جميعِ أخبارِ "إنّ" المحذوفةِ ظروفًا، بلْ نُقدِّرُ ما يَستقيمُ بهِ معنى الكلامِ حسب متطلّبات السياق، ولمَ نحجِّر واسعًا؟!

المبحث السّابع الأخير

زيادة حرف في التركيب

زيادة "مِنْ" قبل "بَيْنَ"

نصَّ ابن عاشور على أنَّ "مِنْ" في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنا وَبَيْنِكَ حِجابٌ﴾[٥ فصلت] ـ زائدة، فأثبته موضّحًا أنها زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، وأردف: (وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ "مِنْ" الدَّاخِلَةَ عَلَى "قَبْلُ" وَ"بَعْدُ" زَائِدَةً، فَيَكُونُ "بَيْنَ" مَقِيسًا عَلَى "قَبْلُ" وَ"بَعْدُ"؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ ظُرُوفٌ) ((١)).

*****

القول بزيادة "مِنْ" في الآية الكريمة اختيار بعض أصحاب المعاني والتّفسير من النَّحْويين، قال الأخفش(ت٢١٥هـ): (معناه ـ والله أعْلَمُ ـ "وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ"، ولكن دخلت "مِنْ" للتوكيد)((٢))، وقال الزمخشري(ت٥٣٨هـ):(فإن قلت : هل لزيادة "مِن" في قوله:﴿وَمِنْ بَيْنِنا وَبَيْنِكَ حِجابٌ﴾ فائدة؟ ـ قلت: نعم؛ لأنه لو قيل: "وبيننا وبينك حجاب" لكان المعنى أن حجابًا حاصل وسط الجهتين، وأما بزيادة "مِنْ" فالمعنى أن حجابًا ابتدأ منا وابتدأ منك، فالمسافة المتوسطة لجهتنا وجهتك مستوعبة بالحجاب، لا فراغ فيها)((٣))؛ فالمقصود المبالغة بالتباين المفرط((٤)).

وكلامهم يتفق وما يريده عامّة النَّحْويين بزيادة حروف المعاني في كتاب الله ﷻ؛ من أنّ الحرف لا يؤثّر على المعنى الأصليّ للجملة، فلا يتغيّر بزيادته، غير أنّه لا يكون خلوًا من المعنى؛ ذلك أنّه يفيد توكيد معنى التركيب

(١) التحرير والتنوير ٢٤/٢٣٤، ٢٣٥.
(٢) معاني القرآن ٢/٥٠٤، وينظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٢، وجامع البيان للطبري ٢١/٤٢٩.
(٣) الكشاف للزمخشري ٤/١٩٠.
(٤) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٧/٤٦٣. ويلحظ أنه لم يعبر بالزيادة.

الذي يرد فيه، وفي نصّ الزمخشري إشارة إلى أن الحرف الزائد يُشرب بعض معناه "ابتداء الغاية".

وقد التمس ابن عاشور وجهًا نحْويًا لحمله "مِنْ" على الزيادة قبل الظرف "بينَ"، فقاسها على ما أثبته ابن مالك في حقّ بعض الظروف: (وإذا دخلت "مِنْ" على "قبلُ" و"بعدَ" و"لدنْ" و"عنْ" فهي زائدةٌ؛ لأن المعنى ـ بثبوتها أو سقوطها ـ واحد)[(١)].

والرضيّ(ت٦٨٦هـ) نصَّ على أنَّ ("مِنْ" في الظروف كثيرًا ما تقع بمعنى "في" نحو: جئت منْ قبلِ زيدٍ، ومِنْ بعدِهِ، و﴿وَمِنْ بَيْنِنا وَبَيْنِكَ حِجابٌ﴾، وكنت منْ قدَّامِكَ) [(٢)].

*****

تنوير:

* القول بزيادة "مِنْ" في ﴿وَمِنْ بَيْنِنا وَبَيْنِكَ حِجابٌ﴾ اختيار الأخفش، والزمخشري، وغيرهما.
* نصَّ ابن مالك على زيادة "مِنْ" قبل الظروف: "قبلُ" و"بعدَ" و"لدنْ" و"عنْ"، وقاس عليها ابن عاشور "بينَ"؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ ظُرُوفٌ.

*****

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٠، وبيَّنَ أنَّ "عَنْ" بعدَ "مِنْ" تكون بمعنى ظرف "جانب".
(٢) شرح الكافية٤/٢٦٤.

خاتمة البحث "وتشتمل على أهم نتائجه"

بعد أن درس البحث المسائل المتعلقة بالتراكيب النَّحْوية التي نقل فيها الشيخ ابن عاشور ـ في تفسيره "التحرير والتنوير" ـ عن العلامة ابن مالك نستطيع أن نسطر نتائج للدراسة، من أهمها:

***<u>بالنسبة للشيخ ابن عاشور، وتفسيره "التحرير والتنوير"</u>:**

*عُني الشيخ ابن عاشور بنسبة الآراء النَّحْوية إلى ذويها.

*كان الشيخ دقيقًا في نقله مضمون الرأي، غير أنه:

ـ شاب التّصرف بعض النّصوص النّحْوية التي نقلها.

ـ نقل نصًّا عن ابن مالك نسب فيه رأيًا لابن يسعون، ولم أظفر به إلا في بعض شروح التسهيل.

*ذكرَ من كتب ابن مالك: التسهيل، وشرحه، والخلاصة.

*حواشي بعض المتأخرين "أمثال الشيخ الصبان(ت١٢٠٦هـ)" طريق ابن عاشور في بعض نقوله.

*اكتفى الشيخ ابن عاشور ـ في بعض الآراء التي نقلها عن ابن مالك ـ بالنقل والحكاية، وأظهر موافقته في بعضها الآخر (جواز استغناء جملة الحال الاسمية بالضمير رابطًا، وجواز الفصل بـ"ثمّ" بين جملتي التوكيد اللفظيّ، وجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، وجواز الْعَطْف عَلَى ضمير مَجْرُور بِدُون إِعَادَة الْجَارّ)، وربما اختار رأي غيره (كما في مسألة دلالة ترتيب الشرطين).

*ابن عاشور صاحب ثقافة نحْوية رصينة؛ لذا تجده ذا رأي في مسائل النحو وخلافات أعلامه((١))، وممّا يبرز هذا الجانب لديه مثل قوله بعد أن عرض لتقديرات النَّحْويين في بعض آيات الذكر الحكيم: (وكلها تقديرات لا

(١) جدير بالذكر أن ابن عاشور ـ في تفسيره ـ تعقّب ابن مالك في مسائل عدتها تسع، وقد أفردت لها بحثًا بعنوان: "تعقبات ابن عاشور لابن مالك في ميزان الدرس النحوي".

فائدة فيها بعد استقامة المعنى)[(١)]، وقوله بعد أن عرض آراء أعلامهم: (والحقّ عندي...) [(٢)].

***وللرجل فقه في فهم النصوص:**

ـ فحين عرض لوقوع فعل الشرط مضارعًا بعد "لو"، نقل ـ عن ابن مالك ـ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ. وَأردف معقّبًا بأنه يُرِيدُ الْقلَّة النسبية، أي: بِالنِّسْبَةِ لِوُقُوعِ الْمَاضِي، وَإِلَّا فَهُوَ وَارِدٌ فِي الْقُرْآنِ، وَفَصِيحِ الْعَرَبِيَّةِ.

ـ في الوقت الذي تتبع فيه المبرد فيما شنّه من حملة على قراءة ﴿وَالْأَرْحامِ﴾، معقبًا بأنه مِنْ ضِيقِ العَطَنِ، وَغُرُورٍ بِأَنَّ الْعَرَبِيَّةَ مُنْحَصِرَةٌ فِيمَا يَعْلَمُهُ.

ـ ونصَّ على جواز حمل "مِنْ" قبل "بَيْنَ" على أنها زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ؛ قياسًا على جَعل ابْن مَالِكٍ "مِنْ" الدَّاخِلَةَ عَلَى "قَبْلُ" وَ"بَعْدُ" زَائِدَةً، فَيَكُونُ "بَيْنَ" مَقِيسًا عَلَى "قَبْلُ" وَ"بَعْدُ"؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ ظُرُوفٌ.

***<u>بالنسبة للمسائل النحوية</u>:**

*في رَبْطِ جملة الخبر بضَّمِيرٍ يعود عَلَى اسْمٍ مُضَافٍ إِلَى مِثْلِ العَائِدِ نقل عن التسهيل وشرحه (دون نسبة الشرح إلى ابن مالك) نقلًا عن الجمهور، ولم أظفر ـ في شرح ابن مالك للتسهيل ـ بحديث عن هذه المسألة.

*إذا كانت الصّنعة لا تمنع ـ عند كثير من النحويين، وهو اختيار الشيخين: ابن مالك، وابن عاشور ـ أن يُكتفى بالضمير رابطًا لجملة الحال الاسميّة ـ فإن النّظر في الأساليب العربية الفصحى يقتضي ألّا يكون ذلك على إطلاقه.

*رأى ابن مالك أنَّ الفاءَ قد تعطفُ مفصَّلًا على مجملٍ، وهذه الفاء سمَّاها بعض المفسرين وشراح الحديث "الفاء المفسرة"، ولم أظفر بهذا المصطلح فيما راجعت من كتب النحو. وتتّسمُ هذهِ الفاءُ المسمّاة مفسِّرةً بأنها: تختصُّ بعطفِ الجملِ الفعليَّةِ، وأنه لا يتأتَّى حملُها على إفادةِ الترتيبِ الزَّمانيِّ إلّا بتأويلٍ، وأنَّ الجملةَ الفعليةَ بعدَها تُفصِّلُ إجمالَ ما قبلَها؛ لذا قدْ تُسمَّى

(١) ينظر: التحرير والتنوير ٢/٤٤١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه ١/٤٣٧.

"تفصيليَّةً" أو "مفصِّلةً". وسلْكُ التفسيرِ ضمنَ تلك المعاني التي تؤديهَا الفاءُ في الجملِ والتراكيبِ العربيةِ ـ يندرجُ تحت إحدى وظائِفها، وهي وظيفة "العطفُ"؛ ومنْ هُنا فليستْ متجردةً للتفسيرِ، وإنَّمَا يرادُ بكونِها مفسِّرةً أنَّها تعطفُ ما بعدَها على ما قبلَها عطفَ تفسير ٍلمبهم، وتفصيل لمجمل.

*تابع ابنُ مالك من قالوا بجواز توسط العاطف بين جملتي التوكيد (منهم: ابن السراج، وابن يعيش)، مردفًا أنه إن خيف توهم كون الجملة الثانية أصيلة لا تابعة، مؤسسة لا مؤكدة ـ تُرك العاطف؛ لأن ذكره يخلّ بالتوكيد، ويوهم المغايرة. وظاهر أمثلة ابن مالك يفيد أنه يقصر الربط على "ثُمَّ". ويفهم أنّ ابن عاشور يوافقه في الربط بينهما بـ"ثمّ". وجمهور النحْويين على نسبة نحو ذلك إلى العطف.

*إذا أعقب النكرة المحضة واو ثم جملة، ففي محلّ الجملة خلاف؛ هل تحمل على الحال أو الصفة. وبعيدًا عن الصناعة فالرأي أن نحتكم إلى المعنى، فأيهما رجّح السياق فليحمل عليه الكلام.

*لم أظفر بعبارة صريحة لابن مالك تشترط ـ لصحة تركيب "هأنذا" نحوه ـ أن يلي الضمير اسم إشارة.

*تابع ابنُ مالك بعض المتقدمين في القول بجواز تقدمِ الْحَالِ عَلَى صاحِبِها الْمَجْرُورِ بحرفٍ خلافًا لأكثر النَّحويين. وهو اختيار ابن عاشور، مبيّنًا أنه رأي المحققين من أهل العربية.

*استدرك أبو حيان بعض أمور على ابن مالك، بعضها ظهر فيه التحامل الواضح!

* وثمة وجاهة لما ذهب إليه ابن مالك والرضي وغيرهما من أنه لا مُلجئَ إلى تقدير جميعِ أخبارِ "إنّ" المحذوفةِ ظروفًا، بلْ نُقدِّرُ ما يَستقيمُ بهِ معنى الكلامِ حسب متطلّبات السياق.

وبعد، فاللهم ارحم أعلام أمتنا وعلماءها، واجعل ما بذلوه ـ في سبيل خدمة كتابك الكريم، ولغته وعلومها ـ في موازين حسناتهم، وارض اللهم عنا وعنهم.

*****

المصادر والمراجع

القرآن الكريم، ثم ما يلي:

- الإتباع لأبي الطيب اللغوي(ت٣٥١هـ). تح عز الدين التنوخي. مجمع اللغة العربية (دمشق) ١٩٦١م.
- الإتباع في الحركة أو الحرف عند علماء النحو والصرف . دراسة في ضوء القراءات القرآنية. د. عبد العظيم هلال ١٩٩٦م.
- أحرف التفسير في العربية. د. محمد إبراهيم الفيومي. بحث منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية، ع٢٧، م٤ ص ٨٤١ ـ ٩١٧.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (ت٧٤٥هـ). تح د. رجب عثمان. مكتبة الخانجي (القاهرة) ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة للزمخشري(ت٥٣٨هـ)، جار الله أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. تح: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية "بيروت" ١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر الأشباه والنظائر للسيوطي (ت ٩١١هـ). تح د. عبد الإله نبهان وزميليه . مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥م.
- اشتقاق أسماء الله للزجاجي (ت٣٣٧هـ). تح: د. عبد الحسين المبارك. مؤسسة الرسالة. ط٢ ١٩٨٦م.
- الأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ). تح: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة (بيروت). ط٤ ١٩٩٩م.
- اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ). تح: د. عبد الفتاح الحموز. مكتبة مشكاة الإسلامية. دار عمار "الأردن" ١٩٨٦م.
- اعتراض الشرط على الشرط بين الفقهاء والنحويين. د. إبراهيم حامد الإسناوي. مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة. ع ٢٣/٢٠٠٤م (ص ١٧٧. ٢٧٤).

- الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته. د. ناصر آل قميشان. هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ٢٠٠٩م.
- إعراب القرآن للنَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ). بعناية: عبد المنعم إبراهيم. دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ.
- إعراب القرآن المنسوب للأصبهاني إسماعيل بن محمد، الملقب بقوّام السنة (ت٥٣٥هـ). بعناية: د. فائزة عمر المؤيد. الرياض ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن الكريم لقاسم الدعاس وزميليه. دار المنير ودار الفارابي"دمشق"٢٠٠٤م.
- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش(ت١٩٨٢م). دار الإرشاد للشئون الجامعية "حمص". ط٤ ١٤١٥هـ.
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، مُحِبُّ اللهِ أَبي البَقَاءِ عَبْد اللهِ بْنِ الحُسَيْنِ (ت٦١٦هـ). تح: محمد السيد عزوز. عالم الكتب (بيروت) ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن العظيم للأنصاري (ت٩٢٦هـ)، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد. تح: د. موسى علي موسى دار النشر للجامعات بمصر، ودار ابن حزم ٢٠٠١م.
- أمالي ابن الشجري (ت٥٤٢هـ). تح: د. محمود الطناحي (ت١٩٩٩م). مكتبة الخانجي ١٩٩١م.
- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية للأستاذ/عبد العليم إبراهيم. مكتبة غريب(مصر) ١٩٧٥م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام(ت٧٦١هـ). تح يوسف الشيخ البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. بدون.
- البحر المحيط لأبي حيان (ت٧٤٥هـ). تح الشيخ عادل عبد الموجود وزملائه. دار الكتب العلمية "بيروت" ٢٠٠١م.
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ). دار الكتاب العربي (بيروت). بدون.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت٧٩٤ هـ). تح الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم (ت١٩٨١م). مكتبة دار التراث (القاهرة). بدون.

- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث لابن أبي أسامة (ت٢٨٢هـ). انتقاء الهيثمي (ت٨٠٧ هـ). تح: د. حسين الباكري. مركز خدمة السنة والسيرة النبوية "المدينة المنورة" ١٩٩٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت٩١١هـ). تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية "صيدا". بدون.
- بيان حكم الربط في اعتراض الشرط للسبكي = تقي الدين السبكي (ت٧٥٦هـ) وجهوده النحوية.
- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري (ت٥٧٧هـ). تح د. طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت٦١٦هـ). تح الأستاذ: علي البجاوي.عيسى البابي الحلبي وشركاه. بدون.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) للطاهر ابن عاشور (ت١٩٧٣م). الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
- تحقيق القول في ها أنا وهأنذا لمحمد شوقي أمين (ت١٩٩٢م). مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ج٢٨/ ١٩٧١م. ص١٠٨ ـ ١١٤.
- تذكرة النحاة لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ). تح د. عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل لأبي حيان (ت٧٤٥هـ). تح د/ حسن هنداوي. دار القلم (دمشق)، ودار كنوز إشبيلية "الرياض". (سنوات مختلفة).
- تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ. دار الغرب الإسلامي "بيروت" ١٩٨٤م.
- التركيب الشرطي في النحو والأصول . مقاربة في المفهوم والقضايا النحوية والدلالية والأثر الفقهي لسعود الزدجالي. دار الفارابي (بيروت) ٢٠٠٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ). تح: د. محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.

- تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في "البحر المحيط" لمحمد حماد القرشي. دكتوراة في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٥هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (ت٨٢٧هـ). مخطوطة محفوظة في مكتبة المسجد النبوي برقم ٤١٥/٤٢.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (ت٨٢٧ هـ). تح د. محمد بن عبد الرحمن المفدى. مطبعة الفرزدق (الرياض) ١٩٨٣م.
- التَّفْسِيرُ البَسِيْط للواحدي (ت٤٦٨هـ). تحقيق خمسة عشر باحثًا. عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. سلسلة الرسائل الجامعية ١٤٣٠هـ.
- تفسير الجلالين؛ جلال الدين المحلي (ت٨٦٤هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ). دار الحديث "القاهرة". بدون.
- تقي الدين السبكي (ت٧٥٦هـ) وجهوده النحوية، مع تحقيق رسالته: "بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط". ماجستير لنورة أمين البساطي. كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٩٩٣م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني(ت٣٩٢هـ). تح: أحمد القيسي وزميليه. مطبعة العاني "بغداد" ١٩٦٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ). تح مجموعة من الأساتذة. دار السلام (القاهرة) ٢٠٠٧م.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف (ت ٦٠٩هـ). تح: د. خليفة محمد بديري. منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي (ليبيا) ١٩٩٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩هـ). تح: د. عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي ٢٠٠٨م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير(ت٦٠٦هـ). تح الأستاذ: عبد القادر الأرنؤوط. مكتبة الحلواني. ج٥ ١٩٧١م.
- جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ). تح الشيخ: أحمد شاكر (ت١٩٥٨م). مؤسسة الرسالة ٢٠٠٠م.

- الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود صافي (ت ١٩٨٥م). دار الرشيد "دمشق"، ومؤسسة الإيمان "بيروت". ط٤ ١٤١٨هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي(ت٧٤٩هـ). تح د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية (بيروت) ١٩٩٢م.
- حاشية الشيخ الصبان(ت١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية ١٩٩٧م.
- حاشية الشيخ محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ) على مغني اللبيب. دار الطباعة ١٢٨٦هـ.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت٣٧٠هـ). تح: د. عبد العال مكرم. دار الرسالة "بيروت". ط٤ ٢٠٠٠م.
- الحجة للقراء السبعة للفارسيّ (ت٣٧٧هـ). تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي. دار المأمون للتراث "دمشق/ بيروت". ط٢ ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ). تح الأستاذ: عبد السلام هارون (ت١٩٨٨م). مكتبة الخانجي (القاهرة). ط٤ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ). تح الشيخ: محمد علي النجار(ت١٩٦٥م). الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط٤. بدون.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ: محمد عضيمه (ت١٩٨٤م). دار الحديث. بدون.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين(ت٧٥٦هـ). تح: د. أحمد الخراط. دار القلم. بدون
- دلائل الإعجاز للجرجاني (ت٤٧١هـ). تح الأستاذ: محمود شاكر. مطبعة المدني "القاهرة" ودار المدني "جدة". ط٣ ١٩٩٢م.
- ديوان الأخطل (ت٩٠هـ). بعناية: مهدي محمد ناصر. دار الكتب العلمية. ط٢ ١٩٩٧م.
- ديوان كثيِّر عزة (ت١٠٥هـ). بعناية: إحسان عباس(ت٢٠٠٣م). دار الثقافة (بيروت) ١٩٧١م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت٨٠٢هـ). تح الأستاذ/أحمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. بدون.
- الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري (ت٣٢٨هـ). تح: د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة "بيروت" ١٩٩٢م.
- الزجاجي لمازن المبارك. دار الفكر "دمشق" ١٩٨٤م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٥هـ). تح: د. حسن هنداوي. دار القلم (دمشق) ١٩٨٥م.
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك. تح د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد المختون. دار هجر ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل للمرادي (ت ٧٤٩هـ). تح: محمد عبد النبي. مكتبة الإيمان ٢٠٠٦م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(ت٦٦٩هـ). تح د. صاحب أبو جناح. بدون.
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد للمرزوقي (ت ٤٢١هـ). تح: غريد الشيخ. دار الكتب العلمية "بيروت" ٢٠٠٣م.
- شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ). دار القلم "بيروت". بدون.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (ت٧٦١هـ). تح: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع "سوريا".
- شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك. تح الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م). دار التراث، دار مصر للطباعة(القاهرة). ط٢٠ ١٩٨٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، محمد بن عبد الله. تح: عدنان الدوري. مكتبة العاني (بغداد) ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (ت٧٦١هـ). تح الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الخير ١٩٩٠م.
- شرح الكافية للرضي (ت٦٨٦هـ). تح: د. يوسف حسن. جامعة قار يونس "ليبيا" ١٩٧٥م.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي(ت٣٦٨هـ)، أبي سعيد الحسن بن عبد الله. تح: أحمد مهدلي، وعلي سيد. دار الكتب العلمية "بيروت" ٢٠٠٨م.
- شرح المزج (شرح مغني اللبيب) للدّماميني (ت٨٢٨هـ)، محمد بن أبي بكر بن عمر. دراسة وتح د. عبد الحافظ العسيلي. مكتبة الآداب (مصر) ٢٠٠٨م.
- شرح المفصّل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ). دار الكتب العلمية "بيروت" ٢٠٠١م.
- الشرط في القرآن الكريم. ماجستير لعبد العزيز علي الصالح. كلية دار العلوم ١٩٧٦م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي (ت٧٧٠هـ). تح: د. الشريف عبد الله البركاتي. المكتبة الفيصلية (مكة المكرمة) ١٩٨٦م.
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك (ت ٦٧٢هـ). تح: د. طَه مُحسِن. مكتبة ابن تيمية ١٤٠٥هـ.
- شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور ـ حياته وآثاره. د. بلقاسم الغالي. دار ابن حزم "بيروت" ١٩٩٦م.
- عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي للخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، شهاب الدين. دار صادر "بيروت". بدون.
- "الغرَّة" محققًا مع "الفكر النَّحْويّ عند ابن الدّهّان(ت٥٦٩هـ) ". دكتوراة في جامعة الإمام محمد بن سعود "الرياض" للباحث /فريد الزامل ١٤٣١هـ.
- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، المشهور بالشرح الكبير لبَحْرق الحضرمي (ت ٩٣٠هـ). المكتبة العصرية (بيروت) ٢٠٠٧م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني (ت١٢٥٠هـ). بعناية د. عبد الرحمن عميرة، ولجنة التحقيق بدار الوفاء ١٩٩٥م.
- فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني (ت٨٥٥هـ). المطبعة الكاستلية. بتصحيح الشيخ حسن سلامة ١٢٩٧هـ.

- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي الحنفي (ت١٢٥٢هـ). تح: د. حاتم صالح الضامن. دار الرائد العربي "بيروت" ١٩٩٠م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد (ت٢٨٥هـ)، أبي العباس محمد بن يزيد. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي "القاهرة". ط٣ ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ). تح الأستاذ: عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م). مكتبة الخانجي "القاهرة" ط٣ ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ). دار إحياء التراث العربي "بيروت". بدون.
- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوي الشافعي (ت٧٧٢هـ). تح: د. محمد حسن عواد. دار عمار "الأردن" ١٤٠٥هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ). تح: د. عبد الإله نبهان. دار الفكر "دمشق" ١٩٩٥م.
- مأخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط للزيلعي(ت١١٨٨هـ). مجلة عالم الكتب، مج١٦، ع٣/١٩٩٥م (ص٢١١-٢٢٩).
- متن الألفية لابن مالك (ت٦٧٢هـ). المكتبة الشعبية "بيروت". بدون.
- مجالس العلماء للزجاجي(ت٣٣٧هـ). تح الأستاذ: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي "القاهرة"، ودار الرفاعي "الرياض". ط٢ ١٩٨٣م.
- المجتبى من مُشكِل إعراب القرآن الكريم. د. أحمد الخراط. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤٢٦هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني(ت٣٩٢هـ). تح الأستاذ/ علي النجدي ناصف (ت ١٩٨٢م) وزميليه. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت٥٤٢هـ). تح: عبد السلام محمد. دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ). تح د. محمد كامل بركات. دار الفكر(دمشق) ١٩٨٠م.
- مسائل التركيب والإعراب بين الزمخشري وابن مالك. د. سعد حمدان الغامدي. مركز بحوث اللغة العربية بمعهد البحث العلمي ١٤٢٢هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ). تح: د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة "بيروت". ط٢ ١٤٠٥هـ.
- معانى القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ). تح: د. هدى قراعة. مكتبة الخانجي ١٩٩٠م.
- معانى القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ). تح: النجاتي وزميليه. دار المصرية للتأليف والترجمة. بدون.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ). تح: د. عبد الجليل شلبي. عالم الكتب ١٩٨٨م.
- معجم القراءات. د. عبد اللطيف الخطيب. دار سعد الدين(دمشق) ٢٠٠٢م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية. د. إميل يعقوب. دار الكتب العلمية ١٩٩٦م.
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت٧٦١هـ). تح د. عبد اللطيف الخطيب. المجلس الوطني للثقافة (الكويت). السلسلة التراثية (٢١).
- مفاتيح الغيب للرازي (ت ٦٠٦هـ). دار إحياء التراث العربي "بيروت". ط٣ ١٤٢٠هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت ٥٣٨هـ). تح: د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال "بيروت" ١٩٩٣.
- المقتضب للمبرد (ت٢٨٩هـ). تح الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمه (ت١٩٨٤م). عالم الكتب (بيروت). بدون.
- من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم ("الفاء" و"ثُمَّ"). د/ محمد الأمين الخضري. مكتبة وهبة ١٩٩٣م.

- من إيجاز الحذف في القرآن الكريم. د. أحمد الحَوفي (ت١٩٨٣م). مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٥/٣٩ . ٥١.
- المنصف لابن جني (ت٣٩٢هـ) شرح كتاب التصريف" للمازني (ت٢٤٩هـ)". تح الأستاذين/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. مطبعة مصطفي البابي الحلبي ١٩٥٤م.
- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للأزهري (ت٩٠٥هـ). تح ودراسة: ثريا عبد السميع إسماعيل. دكتوراة في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٩٩٨م.
- موطأ الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ). بعناية: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي "بيروت" ١٩٨٥م.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لأبي بكر المرابط الدلائي (ت١٠٨٩هـ). تح: د. مصطفى الصادق العربي. مطابع الثورة (بنغازي). بدون.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي (ت٥٨١هـ). بعناية الشيخين: عادل عبد الموجود وعلي معوض. دار الكتب العلمية "بيروت" ١٩٩٢م.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت٨٨٥هـ). دار الكتاب الإسلامي "القاهرة".
- ها أنا ها أنا ذا. د. محمد الباتل. مجلة كلية الآداب جامعة الملك سعود. مج١ ع٢/ ١٩٩٠م. ص١١٧ ـ ١٣٢.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ). تح أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية (بيروت) ط١ ١٩٩٨م .

*****